

691
- 51A

منقول الوارد من من شعار الشيعي على ذخيرة الأهلين

في مسائل الشيعي للشيخ العلامة المدقق

الزهادة السيد محمد باقر الحسيني

رحمه الله تعالى وثقنا

هـ امين

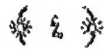
بسم الله الرحمن الرحيم

الادب اسم يقع على كل رياضة مشهورة يخرج بها الانسان في فضيلة
من الفتن (وتعلم الدين) تطف خاص على عام اي تعليم
اصوله من العقائد وفروعه المتاج بها في المال وفي هاتين الفقرتين
نلتصيح الى قوله تعالى الرجال قوامون على النساء الآية وقوله تعالى
واللأئي نفاقون نشوزهن فطوحن الآية (والصلاة) اسم من التصلية
ومنهاها النساء الكامل الا ان ذلك ليس في وسعنا فامرنا ان نكمل ذلك اليه
تعالى كما في شرح الزاويات و افضل العبارات على ما قال المروزي اللهم
صلى على محمد وعلى آل محمد وقيل التعظيم فالمعنى اللهم عظمه في الدنيا
باعتلا ذكره وانفاذ شريعته وفي الآخرة بتعظيم أجره وتشفيته في امته
كما قال ابن الأثير كذا في شرح النقاية للقميستاني (والسلام) اسم من
التسليم اي جعل الله ابا سالما من كل مكروه (على حبيب رب العالمين)
اي محبوبه (وعلى اله) اسم جهم لدوى القرين الفة مبدلة عن الهمزة
المبدلة عن الهاء عند البعض بين الواو عند الكوفيين والاول هو الحق
كما في المفتاح قميستاني (واجتبه) قال القميستاني اي الذين امنوا مع
الصحبة ولو لحظ كما قال عامد الدارين وانما اورد على ما ذهب اليه
الاصوليون من اشتراط ملازمة ستة اشهر فصاعدا اشمل كل صاحب
(هدية) جمع هاد من الهداية وهي الدلالة على ما يوصل الى الهدية
(الحق) ضد الباطل (وجنة) جمع حمام من الجنة بالكسر اي المنع
(الشمرع) اسم لما شرعه الله تعالى لعباده من الاسكام (المني) القوي
يقال من كرم صلب (وبعد) قال القميستاني اي واحضر بعد الخطبة
ماسباتي قالوا والاستئناف اول عطف الانشاء على ماله او على الخبر على نحو
قوله تعالى وبشر الذين امنوا الآية لان ما في المشهور من الضعف لا يخلو
فان تقدير امام مشروط بان يكون ما بعد الفاء امرا او نهيا فانها لا قبلها
او نهيه سرا له كما في الرضى واما توهم اما فلم يعتبر احد من المخويين
والدارزي متعلق بالامر المنفاد من المقام الدال بالثناء في قوله (فقد)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي عنا بالانعام * وعلمنا علم الاحكام * وامرنا بالطهارة من
 الاحداث والانجاس والاثام * لتأهل للمول بين يديه والقيام * والصلاة
 والسلام على سيدنا محمد خير الانام * المميز بين الحلال والحرام * وعلى
 اله واصحابه بدور التمام * ومصاحب للظلام (اما بعد) فيقول العبد
 المفتقر الى رب العالمين * محمد امين الشهير بابن عابدين * غفر الله تعالى
 ذنوبه * وملاً من زلال العفو ذنوبه * انى طالعت مع بعض الاخوان
 الرسالة المؤلفة في مسائل الحبض المسماة بذكر التأهلين * المنسوبة لافضل
 المتأخرين * الامام العالم العامل * المحقق المدقق الكامل * الشيخ محمد
 ابن پير على البركوى صاحب الطريفة الحمديه * وغيرها من المؤلفات
 السننيه * فوجدتها مع صغر حجمها * ولطافة نظمها * بجامعة افرر
 فروع هذا الباب * عارضة عن التطويل والاسهاب * لم تسعج قريحة
 صلى منوالها * ولم تظفر عين بالتفرد الى مثالها * فاردت ان اشرحها
 بشرح يسهل عويصها * ويستخرج غوبصها * ويكشف نقابها * ويذلل صعابها
 وسعيته منهل الواردين من بحار الفيض * على ذكر المتأهلين في مسائل الحبض
 فاقول مستعيناً بالله تعالى في حسن التبع * وبلوغ الامنية * قال الله
 رحمه الله تعالى (بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي جعل الرجال على
 النساء قوامين) اى يقومون عليهن قيام الولاية على الرعية ولهذا كان
 الرجل امير امراته (وامرهم بوجوبها) اى تذكرهن بما يلين فليهن
 من الثواب والعقاب (والتأديب) اى التعلیم وفي المغرب من ابي زنا

على الدماء (و) بيز (الفاست) (عما (زي) (اي: جدر او نسل (امثلهم) (اي: انفسهم)
 او العلم عند نفسه (يكفي) حال او منقول ثان (بالموتون المشهورة) كالقدوري
 والكنز والوقاية والمختار المنيعة على الاختصار (واكثر مسائل) هي المطالب
 الى بيز من علمها في العلم ويكون النرض من ذلك العلم معرفة كذا في تعريفات السيد
 الشريف قدس سره (الدماء) الثلاثة السابقة (فيها معرفة واداء الكتب المبسوطة)
 التي فيها هذه المسائل (لا يعلم الا قليل) لقله وجودها ونلا افعالها (والماكون)
 اتم (اكثرهم عن مطالعتها) في القاموس والملاحا ومطالعة اطلاع عليه
 اي علمه (ماجز وعليل) بناء الجهل (واكثر نسخها) جمع نسخها بالضم
 الشايخ يكتسب فيه (في باب نسخها) (اي: تغيير (و) دليل) عطفها تفسير
 او الاول تغيير بعض حرف الكلمة والثاني ابدالها بغيرها (ادم الاشتغال به)
 اي باكثر نسخها (من) (اي من) (دهر ملويل) فتكلمت في بحث في نسخة على
 اخرى زاد النسخة (وفي مسائله) اي باب الجهن (كثرة وصوبة)
 مال في البحر واعلم ان باب الجهن من فوائض الابواب خفي وصفا
 التهميرة ونفاذها وانما اعتنى به المتقون وافرد به محمد رحمه الله تعالى
 في كتاب مستقل ومعرفة مسائله من اعظم المهمات لما يعسر مطالعها
 بعدد من الاحكام كالظاهرة والعمالة وقراءة القرآن والديوم
 والاعتكاف والنج واللوغ والويلي والطلاق والعدة والاستبراء وتبر
 ذلك من الاحكام وكان من اعظم الواجبات لان معظم منزلة العلم بالشيء
 بحسب منزلة من يجهل به ومن يجهل بمسائل الجهن اسعد من
 من يجهل بغيرها فيجب الاشارة بمعرفة وان كان الكلام فيها ملو بلا
 فان المحصل يشوق الى ذلك ولا التفات الى كراهة اهل البدالة انتهى
 (واختلافات وفي اختيار الشايخ) بالياء وهم المتأخرون من الامام
 والائمة من اهل المذهب على اختلاف طبقاتهم (وتصحيحهم ايضا
 شالناد) فيهم يشار قولاً وبهم يشار قولاً اخر ثم بعضهم يصح
 هذا وبعضهم يصح هذا وقد قالوا اذا كان في المسئلة تصحيحان فالأصح



كما في قولهم اسبد ربك فان العبادۃ حق انتهى (اتفق الفقهاء) اى
المجتهدون (على فرضية علم الحال) اى العلم بحكم ما يحتاج اليه في وقت
احتياجه اليه قال في التارخايه اختلاف الناس في اى علم طلبه فرض
غنى اقوالا ثم قال والذى ينبغي ان يقطع بانه المراد هو العلم بما كلف
الله تعالى به عباده فاذا باغ الانسان ضحوة النهار مثلا يجب عليه معرفة
الله تعالى بصفاته بالنظر والاستدلال وتعلم كلمتي الشادة مع فهم معناهما
ثم ان عاش الى الظهر يجب تعلم الطهارة ثم تعلم علم الصلاة وهم جرا فان
عاش الى رمضان يجب تعلم علم الصوم فان استنفاد مالا تعلم علم الزكاة
والحج ان استطاعه وعاش الى اشهره وهكذا التدريج في علم سائر الافعال
المفروضة عينا انتهى (على كل من امن بالله) اى بوحدة الله سبحانه
ذاتا وصفات وافعالا (واليوم الآخر) هو يوم القيمة فانه اخر الاوقات
المحدودة وخصص بالذكر لانه يوم الجزاء فالايان به يحمل على العمل فمن
كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملا صالحا (من نسوة) بالكسرة والضم
جمع المرأة من غير لفظها قاموس (ورجال) جمع رجل وهو الذكر من
بنى ادم اذا باغ او مطلقا والمراد هنا البالغ اذا علمت ذلك الاتفاق
(معرفة) احكام (الدماء المختصة بالنساء واجبة عليهن وعلى الأزواج
والاولياء) جمع ولي وهو العصبية فيجب على المرأة تعلم الاحكام وعلى
زوجها ان يعلمها ما يحتاج اليه منها ان علم والا اذن لها بالخروج والانفراج
بلا اذنه وعلى من يلي امرها كالاب ان يعلمها كذلك (ولكن هذا) اى
علم الدماء المختصة بالنساء مصد (كان) اى صار مثل فكانت هباء مهبلا
(في زماننا) اى زمان المص وقد توفي سنة ٩٨١ (مهجورا) اى
متروكا (بل صار كان لم يكن شيئا مذكورا) اضرب انتقالي الى ما هو
ابغ لان ما هجر قد يكون معلوما وينزل العمل به بخلاف ما صار كانه لم
يوجد اصلا (لا يفرقون) اى اهل الزمان (بين البص والثقاس والاستماعة)
في كثير من المسائل (ولا يميزون بين الصحيحة من الدماء والادلهار) عطف

في المهلكات (لان الخطأ في المسائل الدينية كالمهلك ولذا استماع
 اطلاق الميت على الجاهل والحق على العالم او من كان ميتا فاجيبناه
 (فاني) بطلان عدم الخطأ في هذه الرسالة بقدر الامكان معه (قد صرفت
 شطرا من عمري) اي حصصة وافرة منه وفي المغرب شطرا كل شيء
 نفسه وقوله في الخائن تقعد شطرا عمرها على تسمية البعض شطرا توسعا
 في الكلام واستكثارا للقليل (في ضبط هذا الباب حتى ميرت بفضل الله
 بين الشمس) بالكسر غث الشيء خلقا أو عرضا قاموس (والباب) بالضم
 خالص كل شيء كما في الصباح (والسمين والمهزول) ضده (والصحيح
 والمعلول) في القاموس العلة بالكسر المرض عل يعل وامل وامله الله فهو
 معل وعليل ولا تفل معلول والمنكحون يستعملونها (والجديد) بالفتح والتشديد
 (والردى) ضده (والضعيف والقوى ورجحت) عطف على ميرت
 (باسباب الترجيح) اي التقوية (المعبرة) عند اهل هذا الشأن (ماهو
 الرجح) اي في نفس الامر (من الاقوال والاختبارات) الصادرة
 (من الأئمة) المجتهدين في المذهب او اهل الاستنباط من القواعد لما
 لانص فيه من المجتهدين او اهل الاختار والترجيح لما فيه روايتان عن
 المجتهد او قولان لاهل الاستنباط (خارج المعسر) مرتبط بها من
 انتهى عن الجهالة وتعليله باتقان المحص لما كتبه اي اذا علمت ذلك فاعده
 بصرك اذا اشكل عليك شيء (كرتين) اي مرة بعد مرة كما في الابد
 فلما اراد بالثبوت التكرير والكثير كما في قولهم لبك وسعدك (وتامل)
 بعين بصيرتك (ما كتبتا مرتين) المراد به التكرار ايضا (واعرضه) اي
 ما كتبه (على افروخ) اي ما يشاء سببه من مسائل علم الفقه (و) على
 (الاصول) اي الادلة الدينية السبعة ذالتي هي الكتاب والسنة والاجماع
 والقياس (و) على (ترايد القول) الذي هو الادلة المذكورة
 (والمقول) اي الادلة الشرعية من غير الكتاب والسنة والاجماع
 (اعلم) سلام على (و) على كونه ما كتبناه حقا ايا (واطهر لاه)

بالتخيـار ليكن قد يكون احد القولين الصحيحين اقوى لكونه طاهر الرواية
او معشى عليه اصحاب المتون والشـسـروح او ارفق بالناس او غير ذلك مما
يشتبه في رد المختار على الدر المختار فيحصل لمن لاهلية له اضطراب، ولا
سيما عند كثرة الاقوال وعدم اطلاعه على الاصحح مما فلذا قال المصنف
رحمه الله تعالى (فاردت ان اصنف رسالة) قال السيد قدس سره
الرسالة هي المجلة المشتملة على قليل من المسائل التي تكون من نوع واحد والمجلة
هي الصحيفة يكون فيها الحكم (حاوية) اي جامعة (لمسائله) اي باب الحيض
(اللازمة حاوية) بالمجتمعة اي خالية (عن ذكر خلاف ومباحث) بجمع مجتمعت مثل
البحث قال السيد قدس سره البحث هو التفتيش والتفتيش واصطلاحا
هو اثبات النسبة الايجابية او السلبية بين الشيئين بطريقتي الاستدلال
(غير مهمة مقتصرة) صفة ثالثة لرسالة (على الاقوى والاصح والمختار
لافتوى) اي اجواب المسئلة (مسهلة) بالبناء للمفاعل او المفعول حسنة
رابعة لرسالة (الضبط) لما تفرق في غيرها من المسائل (والفهم رجاء)
عالة لقوله فاردت (ان تكون) اي الرسالة (لي ذخرا) بضم الذال
وسكون الخاء المجتمعتين اي ذخيرة ادخلها واخراجها (في العقب) اي
الآخرة (فيما يراها الناظر اليها بالله العظيم لا تجل في الخطئة) مصدر
فعل بالتشديد للنسبة مثل فسقته اذا نسبته الى الفسق (بمجرد رؤيتك)
اي رؤيتك المجردة (فيها) اي في الرسالة (المخالفة) مفعول ثان لرؤية
(لظاهر بعض الكتب المشهورة) فكلم في بعضها ما هو خلاف الصحيح
بل ما هو خطأ صريح او ما هو مصـسـروف عن الطاهر مما لا يعرفه الا
الفقيه الماهر (فعمى) اي اشفق واخاف عليك ان يكون المخطئ انت
لعدم اطلاعتك وكفى عن خطأ المخاطب بقوله (ان تخطئ ابن اخت
خالتك) لان المراد باخت خالته امه والمراد بابنها نفسه قال المصنف اذا
كان تخطئ بالتاء المخاطب بها يكون متعددا وكون ابن مشعرا اذا كان
بالياء يكون الفعل لازما والابن فاعله (ذكر من الدر) هكذا

وهو زائد على ما في المبيط وغيره في تعريف الدم الصحيح وأعله احتراز به
 عما لو كان طهرا في أحد طرفه دم كما لو رأت المبتدأة يوما دما واربعة
 عشر طم أو يوما دما كانت العشرة الأولى حبيضا وهي دم غير صحيح
 أو وقع الدم في طرفه الأول وكذا لو وقع في طرفه كما لو رأت المبتدأة
 قبل عادتها يوما دما ثم عشرة طهرا ويوما دما فإن العشرة الطهر حبيض
 إن كانت كلها عادتتها والاردت إلى العادة هذا ما ظهر لي هنا لكن لا ينبغي
 أن ذلك خارج بقوله ولا يريد على العشرة لأن الرابطة هنا موجودة فإن
 الطهر الممّثل بين الدمين إذا كان أقل من خمسة عشر يوما يجعل كالدم
 المتوالي كما سبأني وأيضا فإن اقتصاره على تعريف الدم الصحيح بعد قواه
 والاستحاضة وتسمى دما فاسدا الخ يقتضي أن الدم الراسد المقابل للصحيح
 هو دم الاستحاضة اكتفى بتعريف الاستحاضة عن تعريفه فيقيد أن
 الحبيض لا يكون دما فاسدا فكون العشرة في المائتين المذكورين دما
 صحيحا فلم يسمع المبراز عنهما ذكر شائع في كلامهم إطلاق الدم الفاسد على
 ما حاورنا العشرة مع أن العشرة - من فليتها (والطهر المطلق) الشامل للأقسام
 الأربعة الآتية (مالا يكون حبيضا ولا ناسا) وفيه أن بعض أقسامه قد
 يكون - ناسا أو ناسا كالطهر الممّثل بين الدمين إلا أن يراد بالإطلاق
 ما يتصرف إليه اسم الطهر عند الإطلاق (والطهر الصحيح) في الطاهر
 والمعنى (ما) أي داء (لا يكون أول من - خمسة عشر يوما) بأن يكون
 خمسة عشر فأكثر لأن ما دون ذلك طهر فاسد يجعل كالدم المتوالي كما ذكرنا
 وسيأتي منه (ولا يشوبه) أي خالطه (دم) أصله لأن أوله ولا في وسطه ولا
 في آخره ولو كان خمسة عشر راكبا مثلا فاسد دم فاسدا كما وردت المبتدأة
 أحد عشر يوما دما و - ستة عشر طهرا ثم استمر بها الدم فاسدا من فليتها لزيادة على
 العشر والنهاية - شيخ الماهر الآتية كمل خمسة عشر أو أكثر فاسد معنى لأن
 اليوم المأخوذ عشر رطل في فقهو من حمل الطهر و - ما ليطهر الطهر دم
 في إرادته فاسد فلا يأتى به العاد بالمائة في اليوم إلا أن يخرج من كمال المعص

رحم خارج من فرج داخل ولو حكما فاحتز عما اوولدت من جرح يظنها
فهى ذات جرح وان ثبت له احكام الولد من انقضاء عدة ونحوه الا اذا
سال الدم من الرحم وخرج من الفرع الداخل فنفسه كما في البحر والنهر
وسباني ودخل بقوله ولو حكما الطهر المتخلل وما سوى البياض الخالص
وما لو ولدته وام تزدما فالمعتداتها تصير نفسا كما في الدر والبحر وسياتي
(عقب خروج اكثر ولد) ولو منقطعا عضوا عضوا لاقله فتوضأ
ان قدرت او نعيم وتومي بصلاة در ووصف الولد بقوله (لم يسهة ولد
مذ) اى من (اقل من ستة اشهر) احترازا عن ثانی الزوامين فانه لا يكون
نفاسا في الاصح مص بل هو من الاول فقط واذا كان بينهما ستة اشهر
فاكثر فالنفاس من كل واحد منهما (والاستحاضة) لغة مصدر استحضت
المرأة فهى مستحاضة قال في القاموس والمستحاضة من يسيل دمها لامن
الحيض بل من عرف العاذل (و) الحمال انه (يسمى دما فاسدا) وهو
سبعة كما سيأتي في اخر الفصل الرابع ان شاء الله تعالى
و شمرها (دم ولو حكما) ايدخل الالوان مص (خارج من فرج
داخل لامن رحم) وعلامته ان لا رائحة له ودم الحيض منين الرائحة بعر
(والدم الصحيح ما لا ينقص عن ثلثة) اى من ادنى مدة الحيض (ولا
يزيد على العشرة) اى اكثر المدة (في الحيض) اما حقيقة او حكما بان
يزيد على مادتها مص اى فانه اذا زاد على العادة حتى حارز العشرة فاعلم
تزد على مادتها ويكون ما رآه في ايام مادتها دما صحيحا كانه لم يزد على
العشرة ويكون الزائد على العادة استحاضة وهو دم فاسد والماصل ان
الدم اذا انقطع قبل مجاوزة العشرة فهو دم صحيح لانه لم يزد عليها
حقيقة واذا حاوزها فما رآه في ايام العادة حيفس ويجعل كان الدم انقطع
على العادة ولم يجاوز العشرة حكما وليتأمل (ولا) يزيد (على الاربعين
في النفاس) اما حقيقة او حكما كما سبق مص وذكروا (ولا يكون في ١١
طرفيه دم ولو حكما) اى نحو العشرة والكررة ام يطهر الى مراده

سنة أشهر) لانه ادنى مدة الحمل فلو فصل اقل من ذلك كانا توأمين
والنفاس من الاول فقط كما مر ويأتى (وقى) حق (غيرهما) من
حيضين او حيض ونفاس (خمس عشرة يوما) وان كان اقل من
ذلك فالثاني استحاضة مص فاذا وقع ذلك الطهر التام بين دميين
(فالدمان المحيضان به حيضان) وكذا الحكم في الاكثر بطريق اولى
مص اى الاكثر من طهر خمسة عشر (ان بلغ كل مصابا) ثلاثة او
اكثر (ولم يمنع مانع والا) اى وان لم يبلغ مصابا او منع مانع
من الحيض مثل كونها حاملا او كونه زائدا على عادتها مجاوزا
للعشرة (فاستحاضة او نفاس) صورته امرأة رأت دما حال
حائضها خمسة ايام ثم طهرت خمسة عشر يوما ثم ولدت ورائ
دما فالدم الثانى نفاس والدم الاول استحاضة مع انها مكشوفان بالطهر
عنه نفيه على اطلاق الطهر فتشمل الصحيح الفاسد بعد كونه تاما فالطهر التام
الفاسد وهو الذى خالطه دم كما مر يفصل بين الدميين وانما يفسد من حيث
انه لا يصلح لنصب العادة في المبتدأة لان - بث الفصل وعدمه كما يطهر في الفصل
الرابع ورح ولورات ثلاثة دما كعادتها ثم خمسة عشر طهرا ثم يوما دما ثم يوما
طهرا ثم ثلاثة دما فالثلاثة الاولى والاحيرة حيضان او حود طهرت لم ينهها
وان كان فاسدا منها صلحت فيه يوما بدم (والطهر الناقص) عن اقله
(كالدم المنوالى) لانه طهر فاسد كما في الهداية (لا يفصل بين الدميين) بل
يجعل الكل حيضا ان لم يزد على العشرة والا فالزائد عليها او على العادة
استحاضة (مطلقا) اى سواء كان اقل من ثلاثة ايام وهو بالاتفاق او ازيد
وسواء كان ذلك الازيد مثل الدميين المشيطين به او اقل او اكثر وسواء كان
في مدة الحيض او لا عند ابي يوسف وهو قول ابي حنيفة آخر اعلم
فيكون بداية الحيض بالطهر وحدها انما اذا اسقط الدم بطريقه فلو
رأت ثلاثة دما واربع عشر دما او يوما دما والعشرة الاولى
حيض ولو دأب المتأخرة دأب عادت بها يوما دما رشت سره طهرا او يوما دما

يكن حيفنا) اما لو ما قبل تمام خمسة عشر من حين الانقطاع بان عاد
في اليوم العاشر او قبله كان كله حيفضا وان بعده كانت العشرة فقط
حيفضا او ايام العادة فقط او معتادة لان الطهر الناقص كالدم الزوال
كما مر وبأى (واكثر) أى الحبض (عشرة كذلك) أى مقدرة مع
ايلها بالساعات اعنى مائتين واربعين ساعة نعم ذكر في الشارح انهم
لو اخبرت الفتى بانها طهرت في الحادى عشر اخذ لها بعشرة او في
العاشر اخذ بتسعة ولا يستقصى في الساعات الا بعشر عليها الامر وهكذا
يفعل في جميع الصور الا في اقل الحبض واقل الطهر مخافة النقص عن
الاقل زاد القهستاني من حاشية الهداية ان عليه القترى ومثله في معراج
الدراية (واقل النفاس لاحد له) بل هو ما يوجد ولو ساعة (حتى اذا
ولدت فانقطع الدم) عقب ذلك (تفتسل وتصلى) فليس له نصيب
الا اذا احتجج اليه بعدة كقوله اذا ولدت فانت طاهرة فصارت عدتي
وقدره الايام بخمسة وعشرين يوما وبعدها خمسة عشر طهر ثم ثلاث
حبض كل خمسة ايام ثم طهران بين السليستين ثلاثون يوما فاقبل
مدة تصديق فيها عنده خمسة وعشرون يوما وروى عنه مائة يوم باعتبار
اكثر الحبض وقدره الثاني باحد عشر فتصدق بخمسة وستين يوما احدى
عشر نفاس وخمسة عشر طهر وثلاث حبض بتسعة ايام بينها طهران
بثلاثين وقدره الثالث بساعة فتصدق بعدها باربعة وخمسين وتمام ذلك
في السراج وحواشينا على الدر المختار (واكثر) أى النفاس (اربعون
يوما) وقد علم اجمالا مما مر من بيان اكثر الحبض والنفاس وان الزائد
تدبره لا يكون حيفضا ولا نفاسا ان الدم الصحيح لا يقبل دم صحيح وسليم
(فالحيضان لا يتواليان) بل الثاني منهما استعصم خمسة وكذا في الاحمر من
معه أى في فواه (وكذا النفاسان والنفاس والحبض بل لا بد من طهر)
لأن فاصل (بينهما) أى بين كل اثنين من الحبضين والنفاسين والحبض
والنفاس (واقل الطهر) المذكور في الف وهو (في حق النفاسين

عشر طهرا وخمسة دما وخمسة عشر طهرا ثم استمر الدم فعنده نفاسها
خمسمة ونعشرون لانه لا عبرة بالطهر الاول لاحاطة الدم بطرفيه والثاني
معتبر لان به تم الاربعون ولو رأت ثلاثين دما وعشرة طهرا ويوما دما
فعنده ابي يوسف الاربعون نفاس لانه ينقسم النفاس بالطهر ويقلب الطهر نفاسا
باحاطة الدمين به كما ساقى وعند محمد الثلاثون نفاس انتهى فقوله لان به تم الاربعون
اى فكان الدم الثانى واقعا بعدها فيكون حبضا او وجود الطهر الفاصل فهذا
ما ظهر لى والله تعالى اعلم (واكثر الطهر لاحاطة) بل قد يستغرق العبر (الاعتد)
الحاجة الى (دصب العادة) عند استمرار الدم (وسيجى ان شاء الله تعالى) تفصيل
ذلك فى الفصل الرابع (والعادة تثبت بمرة واحدة فى الحيض والنفاس)
هذا قول ابي يوسف وابى حنيفة اخرا قال فى المختلط وبه يفتى وفى موضع
آخر وعليه الفتوى هذا فى الحيض اما فى النفاس فتفق عليه مصه قلت
وكذا المبتدأة بالحيض تثبت العادة لها بمرة واحدة اتفاقا كما فى السراج وانما
الخلافا فى المعتادة اذا رأت ما يتخالف عاداتها مرة واحدة هل يصير ذلك
المتخالف عادة لها ام لا بد فيه من تكراره مرتين بيان ذلك او كانت
عاداتها خمسة من اول الشهر فرأت ستة فمضى حبض اتفاقا لكن عندها
يصير ذلك عادة فاذا استمر بها الدم فى الشهر الثانى ترد الى اخر مارات
وعنده محمد الى العادة القديمة ولو رأت السنة مرتين ترد اليها عند الاستمرار
اتفاقا وقامد فى السراج وقوله (دما او طهرا) منصوبان على التمييز
(ان كانا متعينين) بخلاف النفاسين كما اوضحناه فى اخر النوع الاول
(وتنقل كذلك) اى بمرة واحدة فى الحيض والنفاس دما او طهرا
وفيه الخلاف المار لكن هذا فى العادة الاصلية وهى ان ترى دمين متتبعين
وطهرين متتبعين على الولاء او اكثر لا الجعلية بان ترى اطهارا متتلفة
ودما متتلفة فانما تثبت حبض بروية المتخالف اتفاقا نهر وقام ذلك فى الفتح
وغیره (زمانا) بمعنى يقول عن الفاعل (بان لم تر فيه) اى فى زمان

فأما مشرة الطهر حيض ان كانت عادتها والا ردت الى عادتها وعند محمد الطهر النافس لا يفصل او مثل الدهن او اقل في مدة الحيض ولو اكثر فصل ان بلغ ثلاثا فاكثر ثم ان كان في كل من الجانبين نصاب فالسابق حيض ولو في احدهما فهو الحيض والا فالكل استحاضة ولا يجوز عنده بدأ الحيض ولا ختمه بالطهر فلو رأت مبتدأة يوما دما ويومين طهرا ويوما دما فالاربعة حيض اتفاقا لان الطهر دون ثلاث ولو رأت يوما دما وثلاثة طهرا ويومين دما فالسبعة حيض للاستواء ولو رأت ثلاثة دما وخمسة طهرا ويوما دما فالثلاثة حيض لقلة الطهر ففسار فاصلا هذا خلاصة ما في شمسروح الهداية وغيرها وفي المسئلة ست روايات وهاتان اشهرها وقد صحح رواية محمد في المبسوط والمحيط وعليها الفتوى وفي السراج وكثير من المتأخرين افنوا بقول ابن يوسف لانه اسهل على المفتي والمستفتي وفي الهداية والاخذ به ايسر وفي الفتح وهو الاولى (وسيجي ان شاء الله تعالى) في الفصل الثاني بعض ذلك (وكذا الطهر النفاس) المتخلل بين الدهن (في النفاس) لا يفصل بينهما ويجعل كالدم المتوالي حتى او ولدت فانقطع دمه ثم رأت اشرا الاربعين دما فكله نفاس كما هو وسياتي في الفصل الثاني * ثم اعلم ان عدم فصله خاص بما اذا كان الدم الثاني في مدة الاربعين لا بعدها ولذا قال في السراج ثم الطهر المتخلل بين دمي النفاس لا يفصل وان اكثر الخ فقول به بين دمي النفاس صريح في ان الدم الثاني في مدة الاربعين والا فلو كان لا يفصل مما قلنا ان من ولدت ورأت عشرين دما ثم طهرت ستة او ستهين ثم رأت الدم ان يكون ذلك الطهر كالدم المتوالي ولا قائل به لكن اذا وقع الدم الثاني خارج الاربعين فان كان الطهر المتخلل تاما فصل بينهما ولم يجعل كالدم المتوالي وان كان نافعا لم يفصل لانه لا يفصل في الحيض ففي النفاس اولي لان الطهر النافس فاسد في نفسه بخلاف التام بوضوح ما قلنا ما في المحيط او رأت خمسة دما وخمسة

(عشر)

من الاحليل) بالكسر مخرج البول من ذكر الانسان والابن من النسي قاموس
والمراد هنا الاول (والدبر) بضم وبضمين (والفرج بان ساوى الحرف)
من احد هذه الخارج (ينقص به الوضوء) سواء كان دما او بولا
او مخاطا (مطابقا) اى قبله كان او كثيرا (ويثبت به) اى بما ظهر
(الناس والحيض ان كان دما صحيحا) يعنى بان كان بعد خروج الولد
او اكثره في النفاس ولم ينقص من ثلاثه في الحيض (من ينف تسع
سائر او اكثر) ويثبت به باوضها قال في المصطلح البرهاني واكثر مشايخ زماننا
على هذا انتهى وعلية الفتوى سراج وهو المختار وقيل ست وقيل
سبع وقيل اثنا عشر قبح (فان احس) بصيغة المجهول ولم يقل احسب
ليدل فيه حديث الرجال والنساء (ابتداء نزوله) اى الدم ونحوه
كالبول (ولم يطهر) الى حرف المخرج (او منع) بصيغة المجهول ايضا
معطوفا على لم يطهر (منه) اى من ظهوره (بالشد) على ظاهر
المخرج ونحو خرقة (او الاحتشاء) في باطنه فهو فطنة (فليس له
حكم) اى لا يثبت فيه الوضوء ولا يثبت به الحيض وقبل يثبت بمجرد
الاحساس كما قدمناه (وان منع بعد الظهور او لا فالحيض والنفاس
بافيان) اى لا يزول هذا المنع حكمها الثابت بالظهور او لا كما لو خرج
بمنزى المنى ومنع باقيد عن النزوح فانه لا يزول الجنابة (دون الاستحاضة)
فانه اذا امكن منع دمه زال حكمها (واما) الكلام (في) حكم الخارج
من غير البيلين) قبل والدبر (فلا حكم للظهور والمجاذاة) بمجردهما
(بل لابد من النزوح) واو بالخارج كغيره في الاستنجح خلافا لما في
الائمة والجمهور من ان الخارج غير معبر كما او منتهى في رد المحتار (و)
لا بد انما من رد البيلين) واختلف في تفسيره في الحديث من ابي
سفيان ان يملأ من البول ومن بعد اذا ايسم على راس الجرح وصار
الزهر راسه الثاني والاعظم لا يشترط من في الدراية الثاني
انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو

عاداتها كما لو كانت عاداتها خمسة من أول الشهر فنفست ولم تر فيها ولا في بقية الشهر اورات بعدها خمسة (اورات) الخمسة (قبله) اى قبل زمان عاداتها ولم تر فيه وانما نص على القليلة مع انها داخلة في قوله بان لم تر فيه لان الانتقال فيها حصل قبل عدم الرؤية فيه فأمل (و) تنقل عددا ان رات ما يخالفه اى العدد (صحيحا) حال من معمول رات وقوله (طهرا او دما) بدل من صحيحا او عطف بيان كما لو كانت عاداتها خمسة حيضا وخمسة وعشرين طهرا فرات في ايامها ثلاثة دما وخمسة وعشرين طهرا او خمسة دما وثلاثة وعشرين طهرا (او) رات ما يخالفه حالة كون المرقى (دما فاسدا جاوز العشرة ووقع) من اخره (نصاب) ثلاثة ايام فاكثر (في بعض) ايام (العادة وبعضها) اى ووقع بعض العادة (من الطهر الصحيح) مثاله عاداتها خمسة من اول الشهر فرات الدم سبعة قبله واربعة في اوله وانقطع فمنا دم فاسد لانه جاوز العشرة ووقع منه نصاب الحيض في بعض ايام العادة وبعضها الباقي وهو الخامس وقع من الطهر الصحيح فترد الى عاداتها من حيث المكان دون العدد لان الخامس لم يقع بعده دم حتى يجهل حيضا لان ابا يوسف وان كان يجيز ختم الحيض بالطهر لكن شرطه عنده احالة الدم بطريق الطهر كما قدمناه وقد تنقل عددا وزمانا وهو ظاهر وسأنى تفصيل هذا المحل في الفصل الثانى ان شاء الله تعالى ❖ واما الفصول ❖ عطف على قوله اما المقدمة (فستة الفصل الاول في) بيان (ابتداء ثبوت الدماء الثلاثة) الحيض والنقاس والاستحاضة (و) بيان (انتهائهما) اى انتهاء ثبوتها الذى يزول به احكامهما (و) في بيان (الكسوف) بوزن فلعل (اما الاول فعند ظهور الدم بان خرج من الفرج الداىلى) الى الفرج الخارج والاول وهو المدور بمنزلة الدبر او الاحليل والثانى بوجه الطويل بمنزلة الامتنان او القلفة (او) لم يتبدل من الفرج الداىلى بل (ساذى) اى ساوى (مرفى) والد ههنا بالدم (كالجمل العادة) بل ابر

هو المذهب بحر (لان الولد لا ينفك عن بلة) بالكسر والتشديد اى
 رطوبة (دم) كذا علل في الفتح وعلل الزيلعي بان نفس خروج الولد
 نفاس اى ولولم يوجد معه بلة اصلا وهو صريح في انها تصير نفساء
 وبه صرح في النهاية ايضا وبه يدفع ما في النهر من ان وجوب الغسل
 عليها الاحتياط كما صرحوا به فلا يلزم منه كونها نفساء وقامه فيها علقته
 على البحر (ولو خرج الولد من غير الفرج) كخرج بطنها (ان خرج
 الدم من الفرج نفاس والا فلا) لكن تنقضى به العدة وتقصير الامة
 ام واد ولو علق دلالقتها بولادتها وقع لوجود الشرط بحر (والسقط)
 بالمرآت الثالث الولد يسقط من بطن امه ميتا وهو مستبين الخلق والا
 فليس يسقط كذا في المغرب فقوله (ان استبان بعض خلقه) ابيان انه
 لا يشترط استبانة الكل بل يكفي البعض (كالشعر والظفر) واليد والرجل
 والاصبع (فولد) اى فهو ولد تصبر به نساء وتثبت لها بقية الاحكام
 من انقضاء العدة ونحوها مما علمته آتفا وزاد في البحر عن النهاية ولا
 يكون ماراته قبل اسقاطه حينئذ اى لانها حاملة والحامل لا يفيض كما
 مر (والا) يستحب شئ من خلقه (فلا) يكون ولدا ولا تثبت به هذه
 الاحكام (ولكن ماراته من الدم) بعد اسقاطه (حيض ان بلغ نصابا)
 ثلاثة ايام فاكثر (وتقدم طهر تام) ليكون فاصلا بين هذا الحيض
 وحيض فلا (والا) يوجد واحد من هذين الشرطين او فقد احدهما
 فعدا (واستحاضة) ولو لم تعلم انه مستبين ام لا بان اسقطته في المخرج مثلا
 وانز بها الدم فسيأتى - كره ان شاء الله تعالى في آخر الفصل الخامس
 (واد ولدت وادن او اكثر في بطن واحد بان كان بين كل ولد بين
 اول من ستة اشهر) ولو بين الاول والثالث اكثر منها في الاصح بحر
 (فانفاس من الاول فقط) هذا قول ابى حنيفة وابى يوسف وهو
 الصحيح وعند محمد من الثاني كذا في الاستبانة والطاهر ان المراد
 الثاني من الاولين الا ان لا ينفك عن بلة ان انقضت العدة من الاخير

الاولى والمراد السيلان ولو بالقوة حتى لو مسحته كلما خرج او وضع عليه
قطنة او التي عليه رمادا او ترابا ثم ظهر ثانيا فتربه ثم وثم فانه يجمع فان
كان بحيث اوتركه سال بغلبة الظن نقض قالوا وانما يجمع اذا كان في مجلس
واحد مرة بعد اخرى فلو في مجلس فلا كما في التارخاضه والبحر (الى ما)
اي موضع من البدن (يجب تطهيره في الغسل) من الجنابة وعم التطهير
المسح كما لو لم يمكنه غسل راسه لعذر وامكنه مسحه فخرج منددم وسال
اليه والمراد سبيله اليه ولو حكما فيشمل ماله او اقتصد ولم يتلطف راس الجرح
فانه ناقض مع انه سسال الى الارض دون البدن وكذا لو مص العلق
او افراد الكبير الدم وخرج ماله سأل في داخل العين او باطن الجرح
فانه موضع لا يجب تطهيره لانه مضر وزاد في الفتح بعد قوله يجب او يندب
وابده في البحر بقواهم اذا نزل الدم الى فصية الانف نقض اي لان
المباينة في الاستئناس الى ما اشتد من الانف مسنونة وتام تحقيق ذلك
في حواشينا رد المختار (في نقض الوضوء) متعلق بمعنى النفي في قوله فلا
تحكم وقوله بل لا بد او بالظهور والخروج لكن يحتاج الى تكلف تأمل (فلو منع
الجرح السائل من السيلان انتفى العذر) بلا خلاف وذلك واجب
بالقدر الممكن ولو بصلاته موما قائما او قاعدا كما سيأتي تفصيله آخر
الرسالة ان شاء الله تعالى (كالاستحاضة) في اصح القولين وقيل
انها كالحيض (وفي النفاس لا بد) في ثبوت حكمه (مع ذلك) اي مع
خروج الدم من الفرج الداخل (من خروج اكثر الولد) هذا اصح
الاقاويل وفي الاستحاضة ان خرج الاقل لا يكون نفسا فان لم يصل تكون
ماصية فتؤتى بقدر او بحفرة صغيرة ويجلس هنالك كيلا تؤذى الولد
وعند محمد لا بد من خروج كله (فان ولدت ولم ر دما فعليها
الغسل) هذا قول ابى حنيفة ومول ابى يوسف اولائهم رجوع ابو يوسف
وقال هي طاهرة لا يغسل عليها واكثر المشايخ اخذوا بقول ابى حنيفة وبه
يفتح المصدر الشهيد كذا في المحقق وصححه في الظاهرية والسرمان وكان

سئل بعض المشايخ عن الرضعة اذا لم ترحض فعاينته حتى رأت صفرة
 في ايام الحيض قال هو حيض تنقض به العدة (فان رأت بعده) اي بعد هذا السن
 (دما خالصا) كالا سود والاحمر القاني (نصا بالحيض) قال صدر الشريعة هو المختار
 وفي المحيط قال بعضهم لا يكون حيضا وجعله صدر الشريعة طاهر الرواية وقال
 بعضهم ان حكمه بالاياس قابض يحض والا فيض وفي المجتبى وهو الصحيح
 (والا) يكن كذلك بان رأت صفرة او كدر ذات رية صدر الشريعة والسكدة
 ما هو كمال الكدر والترية نوع منها كلون التراب بتسديد اليه وتخفيفها بغير
 همز نسبة الى التراب بمعنى التراب والصفرة كصفرة القز والبن والسن
 على الاختلاف (فانما صفة) وفي البحر من الفتح ثم انما يتنقض الحكم
 بالاياس بالدم الخالص فيما يستقبل لافيا معنى متى لا تنفسد الانسكة
 المباشرة قبل العودة انتهى فلو اعتدت بالاشهر فرائه قبل تمام الاشهر
 استأنفت لبعدها كما اختاره الشهيد وصدر الشريعة وهذا مستحسن
 والباقي وقته في المستقبل بالحيض كما خصه في الخلاصة وغيرها وفي
 الجوهرة والمبني انه الصحيح المختار وعليه الفتوى وفي تصحيح القدوري
 ان هذا التصحيح ارى من تصحيح الهداية فساد النكاح وبطلان
 العدة وفي النهر انه اعديل الروايات كذا في باب العدة من الدر المنصا وما
 تد الدم هنا الدم بكونه خالصا وهو الاسود والاحمر الثاني كما ذكرنا
 صار ملتبسا ان يوهم ان دم الحيض يشترط فيه ذلك في الايسة وغيرها
 دفع ذلك بقوله (في غير الايسة ما بعد البياض الخالص) قبل هو شيء
 يشبه البياض الايمن در (عن الاوان) كالتنمرة وغيرها من الخمسة
 السابعة (في حكم الدم) في مدة الحيض والنفس وابكر ابو يوسف
 الكوفة في ارل الحيض دون انره وشيخهم من اكر المنصورة والتصحيح
 انها حيض من غير الايسة وفي المصنف من سنن الامم ارافى بشي
 من سنن ابي الوالد في وانضم انه يرد (الا لا يرد) ناشر (والمتبر
 في الار) في ارادته (الا لا يرد) اي الذكر مسفف

كما في التوضيح لتعلقه بفراغ الرحم ولا يكون الا بخروج كل ما فيه ولم
يبين حكم ما تراه بعد الاول وكتب في الهامش قالوا والباقي استحاضة
وهذا على الاطلاق في المتوسط لان الحمل لا تحيض واما في الاخير
فيعين ان يقيد بما اذا لم يكن جعله حيضاً بان لم يحض بعد انقطاع
النفاس خمسة عشر يوماً ولم تنقض عادته الاولى او عشرون في المبتدأة
او كان اقل من ثلاثة ايام والا فينبغي ان يكون حيضاً انتهى * قات
والمتوسط ايضا ليس على اطلاقه بل هو مقيد بما اذا كان بعد تمام
الاربعة من الاول لما في البحر عن النهاية ان ما تراه عقب الثاني ان
كان قبل الاربعة فهو نفاس الاول لتمامها واستحاضة بعد تمامها
عندهما انتهى وينبغي في المعتادة اذا جاوز الاربعة ان ترد الى عادتها
فيكون مازاد عليها استحاضة لاما بعد تمام الاربعة فقط (واما انتهاء
الحيض) معطوف على قوله اما الاول (في موضعها سن الاياس)
اي انتهاء مدته التي يوجد فيها ولا يتعداها غالباً وليس المراد انتهاء نفاس
الحيض لانه يكون بانقطاعه حقيقة فيما بين الثلاث والعشرة او حكماً
اذا جاوز العشرة وكان مقضى المقابلة حيث فسر الابتداء بظهور
الدم ان يفسر الانتهاء بالانقطاع المذكور اما تفسيره بما ذكره فانما يناسب
تفسير الابتداء بلوغها تسع سنين فاكثروا وقد يقال انه سراده من تفسير
الابتداء ويحتاج الى تكلف فتأمل ثم اليأس انقطاع الرجا والاياس
اصله ايأأس حذفت منه الهزة التي هي عين الكلمة تخفيفاً منرب (وهو)
اي سن الاياس (في الحيض) احتراز عن الاستحاضة فانه لا يبرأه
(خمس وخسون سنة) قال في المحيط البرهان وكتب من المشايخ
افتوا به وهو اعدل الاقوال وذكر في الفيض وغيره انه
المختار وفي الدر عن الضياء وعليه الاعتماد فاذا بلغت وانقطع دمها
حكم ببلوغها والا فلا وعليه فالرضع التي لا ترى الدم في مدتها فانه
لا تنقض عدتها الا بالحيض كما في الدر ، بالدر ، والدر ،
(الدر)

في الفرج الداخل (ان ابتل الجانب الداخل) من الكرسف (ولم تنفذ
 البلة) اي لم تخرج (الى ما يحاذي حرف الفرج الداخل لا يثبت شيء)
 من الحيض ونقص الوضوء (الا ان يخرج الكرسف) فتح يثبت
 الحيض ونقص الوضوء لامن زمان الابتلال لما مر ان الشرط
 الخروج دون الاحساس فلو احسست ب نزول الدم الى الفرج الداخل وعلمت
 بابتلال الكرسف به من الجانب الداخل فقط فلم تخرجه الى اليوم الثاني
 لم يثبت له حكم الا وقت الاخراج او نفوذ البلة فلذا قل (وان نفذ) اي
 البلة وذكر ضميرها لانها بمعنى الدم اي وان خرجت الى ما يحاذي حرف
 الفرج الداخل (وبثت) حكمه من الحيض او نقص الوضوء ثم هذا ان
 ابق بعض الكرسف في الفرج الخارج (وان كان الكرسف كله في
 الداخل فابتل كله) اي الكرسف (فان كان مبتلا) كذا في اكثر
 النسخ واهله بضم اوله وتقديم الباء الموحدة المفتوحة على التاء المتناهية
 المنووحة المشددة من ابتيل والبتل القطع ويقال ايضا بتل الشيء اي ميره
 كما في القاموس وفي نسخة متعقلا بالسين والفاء وهي احسن لانها المستعملة
 في تنبأاتهم هنا اي فان كان مجزأ (من حرف) الفرج (الداخل)
 ومتسفلا عنه بارام يحاذيه (فلاحكم له) لعدم تحقق الشرط وهو الخروج كما مر
 (والا) بان كان الرافة يحاذي حرف الداخل او اعلا منه فيجوز احسنه (فخرج)
 اي فذلك خروج الدم فيجب حكمه (وكذا الحكم في الذكر) اذا حشى احلامه
 بتاتل الجانب الداخل دون الخارج لا يفتقن الوضوء بخلاف ما لو ابتل
 الخارج وكذلك اذا كانت القطن متسفلة عن راس الابل (وكل هذا) اي
 قوله ثم ان الكرسف الخ (مفهوم مما سبق) اول التتميل (وتتميل له)
 ان يفتح التتميل الثاني في بيان احكام المبتدأة والمعتادة المتقدم تعريفيها
 في النوع الاول من المقدمة (اما الاولى فكل مارات) اي كل دم راته (حيض) ان
 لم يكن اقل من نصاب (ونفاس) الواو يعني او (الا ما جاوز اكثرهما) اي العشرة
 والاربين (ولا تنس) ما مر في اخر المقدمة اعني (كون الطاهر الناقص) من

(وهو طرى ولا يعتبر التغير) الى لون اخر (بعد ذلك) كما لو رأت
 بياضا فاصفر بعد اليأس او بالعكس اعتبر ما كان قبل التغير (واما
 الكرسف) بضم الكاف والسين المهملة بينهما راء ساكنة القطن وفي
 اصطلاح الفقهاء ما يوضع على فخ الفرج (فسنة) اى استحب وضعه
 كما في الفتح وشرح الوقاية (للبكر) اى من لم تزل عذرتها (عند
 الحيض فقط) اى دن حالة الطهر (وللثيب) من زات بكارتها
 (مطلقا) لانها لاتامن عن خروج شئ منها فتحتاط في ذلك خصوصا
 في حالة الصلاة بخلاف البكر كما في المحيط ونقل في البحر ما ذكره المص
 من شرح الوقاية ثم قال وفي غيره انه سنة للثيب حالة الحيض مستحب
 حالة الطهر ولو صلنا بغير كرسف جاز انتهى (وسن تطيبه يسك
 ونحوه) لقطع رائحة الدم (ويكره وضعه) اى وضع غيره
 (في الفرج الداخل) لانه يشبه التكاك بيدها محيط (ولو وضعت
 الكرسف في الليل وهى حائضة او نسا فتظرت في الصباح فرأت عليه
 البياض) الخالص (حكم بطهارتها من حين وضعت) لليقن
 بطهارتها وقته محيط (فعلمها قضاء العشاء) لخروج وقته وهى طاهرة
 (ولو) وضعته ليلا وكانت (طاهرة فرأت عليه الدم) في الصباح
 (فحين من حين رأت) على القياس في استناد الحوادث الى اقرب
 الاوقات وفي التيمم فتنقض العشاء ايضا ان لم تكن صلاتها قبل الوضع
 ازالها طاهرة في الصورة الاولى من حين وضعت وحائضا في الثانية
 حين رفعته اخذا بالاحتياط فيهما انتهى فتأمل (ثم ان الكرسف اما ان
 يوضع في الفرج الخارج او الداخل) وقد سئل اول الفصل بانها (وفي
 الاول ان ابل شئ منه) اى الكرسف ولو الجانب الداخل منه
 في الفرج الخارج (ثبت الحيض) في الحائض (ونقض الوضوء) في
 المستحاضة لان الشرط فيها خروج الدم الى الفرج الخارج اوالى ما
 يحاذى حرف الداخل كما مر وقد وجد بذلك (وفي الثاني) اى وضعه
 (في)

خمسة عشر يوما (كالتوالي) أى كالدّم المتصل بما قبله وبما بعده فلا
يفصل بين الدمين مطلقا ويجعل كله أو بعضه حيضا وإن لم يمتد بار
الحيض أو ختمه بالطهر وهذا قول أبى يوسف كما أوضحناه فى المقدمة
(فإن رأت البتداء ساعة) أى حصّة من الزمان (دما ثم أربعة عشر
يوما طهرا ثم ساعة دما) فهذا طهر ناقص وقد وقع بين دمين فلا
يفصل بينهما بل يكون كالدّم التوالى وح (فالعشرة من أوله) أى مارات
(حيض) يحكم ببلوغها به قبح (فتغتسل) عند تمام العشرة وإن كان
على طهر (وتقتضى صومها) أن كانت فى رمضان (فيجوز ختم حيضها)
أى البتداء بالطهر (كما فى هذا المثال (لا بدوها) لأن الطهر الذى يجعل كالدّم
التوالى لا بد أن يقع بين دمين فيلزم فى المبتداء جعل الأول منهما حيضا بالضرورة
بخلاف المعادة فإن الدّم الأول قد يكون قبل أيام عادتها فيجعل الطهر الواقع فى أيام
عادتها هو الحيض وحده ولذا جاز بدؤ حيضها وحتمه بالطهر كما سيصرح
به المصنف (وأورثت) أى المبتداء (فانقطع دمها) بعد ساعة مثلا (ثم
رات آخر الأربعين) أى فى آخر يوم منها (دما فكله نفاس) لما مر فى
المقدمة أن الطهر المتخلل فى الأربعين قليل لا كل أو كثير الكـ نفاس لأن الأربعين
فى النفاس كالعشرة فى الحيض وسبب ما تخلل فى العشرة حيض وكذا فى
الأربعين (وإن انقطع فى آخر ثلاثين ثم عاد قبل تمام خمس وأربعين)
من حين الولادة (فالأربعون نفاس) لجواز حتمه بالطهر كالحيض
ويكون الدّم الثانى استحياضا لما مر أنه لا يتوالى حيض ونفاس بل لا بد
من طهر تام بينهما ولم يوجد (وإن عاد بعد تمام خمس وأربعين فالتام
الأنون فقط) لأن الطهر هما تام بلع خمسة عشر يوما فيفصل بين الدمين
فلا يمكن جعله كالتوالى بخلاف المسئلة التى أتى بها وح فإن بلغ الدّم الثانى
نفسا فهو حيض والافاستحياض ولا ينافى ذلك ما مر من أن الشهر كله على
بين الدمين فى النفاس وإن كان خمسة عشر مائة لا ذلك فيما إذا كان
كل من الدمين من مدة الشهر وهو التام الثانى وقع بين الأربعين وح أن

أمرأة حادثها في النفاس عشرون ولدت (بعد ذلك) فرات عشرة دما
وعشرين طهراً واحد عشر دما (قيل لقوله فان تجاوز الاربعين لان الطهر
فيها كالدّم المتوالى اوقعه بين دمين كما مر فحشرون من اول مارات
نفاس وان ختم بالطهر ردا الى حادثها والاقى وهو احد وعشرون
استحاضة (او رات يوما دما وثلاثين طهرا ويوما دما واربعه عشر
طهرا ويوما دما) فنفاستها عشرون ايضا ردا الى حادثها للمجاوزه فان
الطهر الثاني ناقص لا ينصل بين الدمين فهو كالدّم المتوالى كالطهر
الاول (او رات خمسة دما واربعه وثلاثين طهرا ويوما دما) قيل
اقوله وان لم يتجاوز انتقلت الى ماراته فالحكل نفاس (او رات ثمانية عشر
دما واثنين وعشرين طهرا ويوما دما) ظاهر كلامه انه قيل ايضا
لقوله وان لم يتجاوز وعليه فالدم الاول نفاسها والاخير استحاضة ولو باغ
نصابا كان حبيضا فقد انتقلت حادثها نقصان يومين لعدم المجاوزة لان
الطهر معتبر هنا لكونه تاما صحيحا لم يقع بين دمي نفاس لان الدم الثاني
وقع بعد الاربعين واذا وقع بعدها لا يفسد الطهر التام بجعله كالدم
المتوالى بخلاف الطهر الناقص لانه فاسد في نفسه وبخلاف ما اذا وقع
الدم الثاني في الاربعين فانه يفسد الطهر مطلقا كما لو ولدت فرات سبعة
دما ثم رات في اخر الاربعين سبعة دما كما او فحناءه في النوع الاول من
المقدمة هذا ما ظهر لي (او رات يوما دما واربعه وثلاثين طهرا ويوما
دما وخمسة عشر طهرا ويوما دما) فنفاستها ستة وثلاثون اخرها دم
بخلاف المثال الذي دله فقد انتقلت حادثها زيادة ستة عشر لعدم المجاوزة
لان الطهر الاخير معتبر كما صلته آتيا (وامثلة الجاهل) على ترتيب
الامثلة التي ذكرناها انجيلا للفائدة وتوضيحا للتأويل (امرأة حادثها في
البعض خمسة ولطهرها خمسة وخمسون رات دلي حادثها في البعض خمسة
دما وخمسة عشر طهرا واحد عشر دما) هذا قيل لقوله ان لم يقع في
زمان العادة نسياب الخ فان الدم الاخير خمسة منه حبيض فان اوقعه

العادة شئ وفي الثاني وقع يومان فيفيضها خمسة من اول مرات لجاوزنا
الدم العشرة فتزد الى عادتها من حيث العدد وتثقل من حيث الزمان
لانه طهر لم يقع قبله دم فلا يمكن جمعه حيضا (وان وقع) نصاب الدم
في زمان العادة (فالواقع في زمانها فقط حبض والباقي استصحابه فان
كان الواقع في زمان العادة (متساويا لعادتها عددا فالعادة باقية)
في حق العدد والزمان معا كما او طهرت خمستها ورات قبلها خمسة
دما وبعدها يوما دما فخمستها حبض لوقوعها بين دمين ولا انتقال
اصلا (والا) اي ان لم يكن الواقع في زمان العادة مساويا لها (انتقلت)
اي العادة (عددا الى مراته) حال كون مراته (ناقصا) قيد به لانه
لا احتمال لكون الواقع في العادة زائدا عليها وذلك كما او طهرت يومين
من اول خمستها ثم رات احد عشر دما فالثلاثة الباقية من خمستها حبض
لانها نصاب في زمان العادة لكنه اقل عددا منها فقد انتقلت عددا
لازمانا (وان لم يجاوز) الدم العشرة (فالحكل حبض) ان طهرت بعده
طهرا صحيحا خمسة عشر يوما والا ردت الى عادتھا لانه صار كالدم المتوالي
كما في التارخاتيه ومثاله ما في البحر عن السراج لو كانت عادتھا خمسة
من اول الشهر فرات ستة فالسادس حبض ايضا ولو طهرت بعده اربعة
عشر ثم رات الدم ردت الى عادتھا والسادس استصحابه (فان لم يتساويا)
اي العادة والمخالفة (عددا) كما ملنا اخر (صار الثاني عادة والا)
اي وان تساويا (فالعدد بحاله) سواء رات نصابا في ايام عادتھا او قبلها
او بعدها او بعضه في ايامها وبعضه قبلها او بعدها لكن ان وافق زمانا وعددا
فلا انتقال اصلا ولا فالانتقال ثابت على حسب المخالف واوجاوز الدم العشرة
ردت الى عادتھا في جميع هذه الصور كما علم من اطلاقه المار وقد مثل المص
فيما يأتي لبعض ما قلناه وتفصيل ذلك يعلم من المحبط والسراج وغيرهما
(ولتمثل) لما مر من تفصيل قاعدة الانتقال في النفاس والحبض (بأمثلة)
توضيحا لأطبايئين) لما ذكره من صسوبة هذا البحث (أمثلة النفاس
(امراة)

بعد طهر تام وقد جاوز العشرة ولم يقع منه نصاب في زمان العادة فان
 زمنه بعد خمسة وخمسين فانتقلت العادة زمانا والعدد وهو خمسة بحاله
 يعتبر من اول مارات ومثله قوله (او رأت خمسة دما) وستة واربعين
 طهر او احدى عشر دما) لكن ههنا ما يقع في زمان العادة شيء اصلا وهما
 وقع دون نصاب فان يؤمن من احدى عشر وعشرين وفيما في زمان العادة
 ولا يمكن جعلها حضا فانتقلت العادة زمانا وبني العدد بحاله ايضا
 (او رأت خمسة دما وثمانية واربعين طهرا واثني عشر دما) هذا
 محمل لما اذا وقع في زمان العادة نصاب مساو لما كان الدم الا بمرساو
 العشرة وقد وقع سبعة منه في زمان الطهر وخمسة منه في زمان عادتها
 في الحيض فتزد اليها ولا انتقال اصلا ومثله قوله (او رأت خمسة دما
 واربعة وخمسين طهرا ويوما دما واربعة عشر طهرا ويوما دما) لكن ههنا
 بدى الحيض وختم بالطهر فان اليوم التمس المتوسل تمام مدة الطهر
 والاربعة عشر بعده في حكم الدم التوالي لانها طهر بانصه رقع بين
 دميين فخمسة من اولها حيض والباقي استحاضة والعادة طهرا عددا
 وزمانا كالمثال قبله (او رأت خمسة دما وستة دما وخمسة دما)
 طهرا وثلاثة دما واربعة عشر طهرا ويوما دما) محمل لما اذا وقع
 في زمان العادة نصاب غير مساو لما كان عددا فان الثلاثة
 الدم وقعت في زمان عادتھا والاربعة عشر دما كالمثال الاول
 فقد جاوز الدم العشرة وتزد الى العادة دما وتزد الى عددا الى الثلاثة
 الواقعة فيها (او رأت خمسة دما وستة دما وسبعة دما) او رأت دما
 مبروع في النساء لقوله (او لم يمتد بها راحة فالثلاثة دما) من ان طهرت
 بعدها طهرا صحيحا كما قد مضى وقد اختلف اهل العلم في ذلك فاما من قال
 رأت ههنا دما في ايامها رأت العادة فالثلاثة دما (او رأت دما وخمسة
 دما) فالثلاثة دما (او رأت دما وستة دما) فالثلاثة دما (او رأت دما
 ايضا في الشهر عددا الى احدى عشر دما) فالثلاثة دما (او رأت دما
 (ا)

اي المرأة (ان كانت كناية تطهر بمجرد انقطاع الدم) فلان زوج
المسلم وطؤها في الحال لعدم خطاياها بالاغتسال (وان كانت مسلمة)
لحكمها في حق الصلاة انها يازمها القضاء ان بقي من الوقت قدر
التحرية وقدر الغسل او التيمم عند الخوض في الماء بخلاف ما لو انقطع
لاكثر الماء فانه يكفي قدر التحرية كما هو لان زمان الغسل او التيمم من
الطهر الا بريد الخبيض على العشرة والنفاس على الاربعين فبمجرد
الانقطاع تخرج من الخبيض والنفاس فاذا ادركت بعده قدر التحرية
تعتق طهرها فيه وان لم تعتدل وبارمها القضاء اما هنا (زمان الغسل
او التيمم خبيض ونفاس) فلا يحكم بظهارتها قبل الغسل او التيمم فلا بد
ان يبقى من الوقت زمن يسعه ويسع التحرية (حتى اذا لم يبق بعده)
اي بعد زمان الغسل او التيمم (من الوقت مقدار التحرية لا يجب
القضاء) (حتى) (ينجز بها الصوم ان لم يسعها) اي الغسل والتحرية
(الباقي من الليل قبل الفجر) ويصح في الجنين الاكتفاء للصوم بقاء قدر
الغسل فقط ومشي عليه في الدرك لكن يقال بعده في البحر من التوشيح
والمسراج ما ذكره المصنف من لزوم قدر التحرية ايضا ونحوه في الزيلعي
قال في البحر وهذا هو الحق فيما يطهر انتهى وينبغي وجهه في رد المحتار « ١ »
تنبية * المراد بالغسل ما يعمل متدماته كالاستنسا وتلميع الثوب والتستر
عن الاعين وفي شرح البرزوي ولم يذكروا ان المراد به الغسل المستون
او الفرض والطاهر الشرعي لانه يثبت به رجوعان جانب الطهارة كذا
في شرح التحرير الاصولي لابن امير حاج (ولا يجوز وطؤها) اي وطئ

« ١ » هو انه لو اجزأها الصوم بمجرد ادراك قدر الغسل لم ان يحكم بظهارتها
من الخبيض لان الصوم لا يجري من الخائض ولزم ان يدل وطؤها مع
انه - لاف ما اطلقوا عليه من انه لا يعمل ما لم تصر الصلاة دينا في ذمها
ولا يجب عليها الا بادرالك الغسل والتحرية انتهى منه

الحيض وقيد بالعادة لان المبتدأة لا يجوز بدؤها بالطهر كما قد ساء اول
الفصل وهذا كله على قول ابي يوسف ايضا كما ينه في النوع الثاني
والله تعالى اعلم ﴿ الفصل الثالث في الانقطاع ﴾ لا تخلو اما ان يكون
انقضاء العشرة او دونها لانما العادة او دونها (ان انقطع الدم) ولو
حكما بان زاد (على اكثر المدة) اى العشرة (فى الحيض و) الاربعين
(فى النفاس يحكم بطهارتها) اى بمجرد مضي اكثر المدة ولو بدون
انقطاع او اغتسال وانما عبر بالانقطاع لبلايم بقية الانواع (حتى
يجوز) ان نحل له (وطؤها بدون غسل) لانه لا يزيد على هذه المدة
(لكن لا يسهب) بل يستحب تأخيرها لما بعد الغسل (و) حتى (او
بني من وقت) صلاة (فرض مقدار) ما يمكن فيه الشروع بالصلاة
وهو (ان تقول الله) هذا عند ابي حنيفة قال فى التارخانية والفتوى
عليه وقال ابو يوسف التحريم الله اكبر (يجب قضاؤه) ولو بقى منه
ما يمكنه الاغتسال فيه ايضا يجب ادائه (والا) اى وان لم يبق منه
هذا المقدار فلا قضا ولا اداء وحتى يجب عليها الصوم (فان
انقطع) اى مضت مدة الاكثر (قل الفجر) بساعة ولو قلت سراج
(فى رمضان يجزئها صومه ويجب) عليها (قضاء العشاء والا) بان
انقطع مع الفجر او بعده (فلا) وكذا او كانت مطلقة حلت للازواج
واور جمعية انقطعت رجعت سراج (فالعتبر الجزء الاخير من الوقت)
بقدر التحريم فلو كانت فيه طاهرة وجبت الصلاة والا فلا (كما فى
الباوع والاسلام) فان الصبي او بلغ والكافر او اسلم فى اخر الوقت
وبقى منه قدر التحريم وجب الفرض عند المجتهدين من استحبابنا وقل
قدر ما يمكن فيه الاداء وعلى هذا المجنون او افاق والمساقر او اقام
والقيم او سافر او حاضرت او جن فى اخر الوقت سقط الفرض وتامه
فى التارخانية فى الفصل التاسع عشر من كتاب الصلاة (وان انقطع)
حقيقة (قبل اكثر المدة) وام يتنص عن العادة فى العادة كما باننى (ففى)
(اى)

هي الثالثة من العدة انقطعت الرجعة ٢ ولا تزوج باخر احشائها وقامه في
 البحر (وكذا الناس) حتى لو كانت عادتها ٩ اربعين فترات عشرين
 وظهرت تسعة عشر لايجل وداؤها قبل تمام العادة (ثم ان المرأة) كلما
 رأت الدم ترك الصلاة مبتدأة كانت او معتادة كما سباني في الفصل السادس
 و (كلما انقطع دمها في الحوض قبل ثلاثة ايام) تصلي لكن (ننظر الى
 اخر الوقت) اي المستحب كما في بعض النسخ (وجوبا) في الفتاوى
 السانن اذ انقطع دمها الاقل من عشرة ننظر الى اخر الوقت المستحب
 دون المكره نص عليه محمد في الاصل قال اذا انقطع في وقت العشاء توخر
 الى وقت يكرهها ان تنسل قبل وتغسل في الليل وما بعد
 نصف الليل مكره انتهى سراج (فان لم يجد) في الوقت (نوضا) مضارع
 محذوف في احدي الثانيين (يغسل) اذا خافت فوت الوقت (وتدوم)
 ان انقطع ايلا (ارتشده) بالنسبة الى قسرك عن المفطار ان يشد اليوم ان انقطع
 نهارا لم يدر الشهر (وان عاد) في الوقت او بعده في العشرة كما ياتي
 (بطل الحكم بطهارتها فتعد) من الصلاة والحدوم (وبعد الثلاث)
 معطوف على قوله قبل ثلاث ايام (ان انقطع قبل العادة وكذلك) الحكم
 (اكن) هنا (تصلي بالغسل نكاحا) لا باوضوء لانه تحقق كونهما
 باوضوء رؤية الدم ثلاثة فالتكرار (بعد العادة) ان وان انقطع بعد نام
 العادة فالحكم انما (كذلك اكن) هنا (التاجر) اي تاجر الغسل كما
 في التارخايب اي تاجر لادخل الصلاة (مستحب لا واجب) ان يعود
 الدم بعد العادة لا يغلب الخلاف ما قلنا فلذا وجب التاجر غسله ولو
 كذلك في الموضعين انه لو عاد الدم بطل الحكم بطهارتها فكانها لم تطهر
 قال في التارخايب وهذا اذا ما في عشرة ولم يجاوزها وظهرت بعد
 ذلك خمسة عشر يوما ولو تجاوزها او نقص الشهر عن ذلك فالعشرة

من انقطع دمها قبل أكثر السدة وكذا لا تقطع الرجعة ولا
تجسل اللزواج وكذا لا تقطع الرجعة ولا تجسل اللزواج
(إلا ان تغسل) وان لم تغسل به (أو تيمم) عند إيجز عن الماء (فتجلى)
بالتيمم وهو الصحيح من المذهب كما في البحر لأنها بالصلاة تحق الحكم
عليها بالطهارة فلم يعتبر احتمال عود الدم بخلاف ما لو لم تغسل لان التيمم
بمرضه البطلان عند رؤية الماء وقيل لا تستتط الصلاة بالتيمم وأقل في
السراج انه الأصح (أو) ان (تغسل صلاة ديناني ذمتها) وذلك بان
يبقى من الوقت بعد الانقطاع مقدار الغسل والخروج فانه يحكم بطهارتها
بمضى ذلك الوقت ويجب عليها القضاء وان لم تغسل وزوجها وطؤها
بعده ولو قبل الغسل خلافا لفر سراج (حتى لو انقطع قبل طلوع
الشمس) بزمان يسير لا يسع الغسل ومقدماته والخريجة (لا يجوز وطئها
حتى يدخل وقت العصر) لأنه لما بقي من وقت الظهر ذلك الزمان اليسير
ثم خرج وجب القضاء وما قبل الزوال ليس وقت صلاة فلا يعتبر خروجه
(وكذا لو انقطع قبل العشاء) بزمان يسير لا يجوز وطؤها (حتى اطلاع
الغبار ان لم يغسل أو تيمم فتجلى) الشرطية قيد للصورتين (إلا ان يتم
أكثر المدة) أى مدة السيف أو النفاس (قبلهما) أى قبل الغسل والتيمم
فانه بعد تمام أكثر المدة نجا الوطئ بلا شرط كما مر (هذا) المذكور
من الأحكام (في الشراء و) كذا في (المعتادة اذا انقطع) دمها (في
أيام) عاداتها أو بعدها (قبل تمام أكثر المدة) وأما اذا انقطع قبلها أى
قبل العادة وفوق الثلاث (فهي في - في الصلاة والصوم كذلك) حتى
لو انقطع وقد بقي من وقت الصلاة أو ليلة الصوم قدر ما يسع
الغسل والخريجة وجبا والا فلا (وأما الوطئ فلا يجوز حتى تقضى
بأمرها) وان اغتسلت لان العادة غالب فكان الاحتياط في
الاجتناب ههنا (حتى لو كان بينهما) المساداتها (عشرة - ثلاث)
ولم يفسد لادخل وطؤها (والم فنى العادة نعم أو كانت هذه الحادثة
(هي)

(في المبتدأة) فلا يخلوا ما ان تبلغ بالحيض او بالجل اما الثانية فسبأني حكمها واما الاولى فعلى اربعة وجوه اما ان يستمر بها الدم من اول ما بلغت او بعد ارات دما وطهرها صحيحين او فاسدين او دما صحيحا وطهرها فاسدا ولا يتصور عكسه في المبتدأة لما الوجه الاول (فبعضها من اول الاستمرار عشرة وطهرها عشرون) كما في المتون وغيرها خلافا لما في اعداد الفلاح من ان طهرها خمسة عشرة فانه يخالف لما في عامة الكتب فانه (ثم دلت دأها وعاشستها اربعون ثم عشرون طهرها ان لا يتوالى نفاس وحيض) بل لا بد من طهر تام بينهما كما مر بيانه في المقدمة (ثم عشرة حيضها ثم ذلك دأها) الوجه الثاني قوله (وان رات معتادة دما وطهرها صحيحين ثم استمر الدم تكون معتادة وقد سبق حكمها) قريبا (مثاله مراهقة رات خمسة دما واربعين طهرها ثم استمر الدم) فقد صارت معتادة فتزد في زمن الاستمرار الى عادتها وح (خمسة من اول الاستمرار حيض لا يصلح) فيها (ولا قصوم ولا توطأ وكذا سائر احكام الحاضن) الآية في الفصل السادس (ثم اربعون طهرها تفعل) فيها (هذه الثلاثة وغيرها من احكام الطهارات) وهكذا دأها الى ان ينقطع وتزى بعده خلافا عادتها والوجه الثالث قوله (وان رات دما وطهرها فاسدين فلا اعتبار بها) في نصب العادة المبتدأة وهذا الوجه على قسمين لان الطهر قد يكون فاسدا فبعضه من خمسة عشرة يوما وقد يكون بخلافه اسم (فان كان الطهر) قد فسد يكونه (باوسا) يكون كما استمر دما ابتداء) في كنى استمر دما من ابتداء باوشها وقد عرفت حكمها في الاول وصرح به بقوله (عشرة من ابتداء الاستمرار او دأها) كما طهر الدم في حكم اداء (حيضها) خبر المأثأ وهو قوله عشرة (وعشرون طهرها ثم دأها) مادام الاستمرار (مثاله مراهقة رات عشرة دما واربعين طهرها ثم استمر الدم) فالدم الاول فاسد فبعضه من خمسة عشرة دما وكذا الثاني عشرة دما عن خمسة عشرة دما

حبض أو مبعدة ولا فایام عاداتها ولو اعتادت في الحيض يوما دما ويوما
طهرا هكذا الى العشرة فاذا رأت الدم في اليوم الاول تركت الصلاة
والصوم واذا طهرت في الثاني فوضأت وصلت وفي الثالث تركت الصلاة
والصوم وفي الرابع تنقسل وتصلی هكذا الى العشرة انتهى ونحوه في
صدر الشريعة (والنفاس كالحيض) في الاحكام المذكورة (غير انه
يجب الفصل فيه كلما انقطع على كل حال) سواء كان قبل ثلاثة اوبعدھا
لانه لاقل له وفي كل انقطاع يحتمل خروجها من النفاس فيجب الغسل
بخلاف ما قبل الثلاث في الحيض من الفصل الرابع في احكام
(الاستمرار) اي استمرار الدم وزيادته على اكثر المدة (هو ان وقع في
العتادة وطهرها وحيضها ما اعتادت) فتد اليها في جميع الاحكام
ان كان طهرها (المعتاد) اقل من ستة اشهر والا) بان كان ستة اشهر
فاكثر لا يقدر بذلك لار الطهر بين الدمين اقل من ادنى مدة الحمل عادة
(فترد الى ستة اشهر الاساعة) تحقيقا لانتفاوت بين طهر الحيض وطهر
الحمل (وحيضها بحاله) وهذا قول محمد بن ابراهيم المبداني قال في
العناية وغيرها وعليه الاكثر وفي التارخانية وعليه الاعتماد وعند ابن
عصمة بن ماذ المروزي ترد على عاداتها وان طالت مثلا ان كانت عاداتها
في الطهر سنة وفي الحيض عشرة يامرھا بالصلاة والصوم سنة ويتركھا
عشرة وتقتضى عدتها ثلاث سنين وشهر وعشرة ايام ان كان الطلاق في اول
حيضها في سنها وقال في الكافي وعند عامة العلماء ترد الى عشرين كما لو
بلغت مستحاضة وفي الخلاصة شهر كامل وفي المبطل المسرخسي ومن
محمد انه مقرر بشهرين واختاره المالک وهو الاصح قال في الغاية قيل
والفتوى على قول المالک واخترا قول المبداني اقوة قوله رواية ودراية
اه قلت لكن في البحر عن النهاية والعناية وانفتح ان ما اختاره
المالک الشهيد عليه انه قوي لانه ايسر على المفتي والتمسك به انتهى ومضى
عليه في الدرر لا فظ الفتوى آد القادر الصحيح (وارد ومع) اي الاستمرار
(في)

(ثانياً) لكن (أول دم) وهو اليوم الزائد على العشرة فاعلم (تصلي به) فيكون من جملة الطهر المتخلل بين الدمين (فيفسد) به لما مر في المقدمة ان الطهر الصحيح مالا يكون اقل من خمسة عشر ولا يشوبه دم ويكون بين الدمين الصحيحين والطهر الفاسد ما يخافه وهذا طهر خالطه دم في اوله (فلا يصلح لنصب العادة) والماصل ان فساد الدم يفسد الطهر المتخلل فيجعل كالدّم المتوالى فتصير المرأة كأنها ابتدأت بالاستقرار ويكون حينئذ عشر طهرها وعشرين لكن ان لم يزد الدم والطهر على ثلاثين يعتبر ذلك من اول حارات وان زادا يعتبر من اول الاستقرار الحقيقي ويكون جميع ما بين دم الحيض الاول ودم الاستقرار طهرًا ولا وجد ذلك ان العادة الغالبة في النساء ان لا يزد الحيض الطهر على شهر ولا ينقص ولذا جعل الحيض في الاستقرار عشرة والطهر عشرين بقية الشهر سواء رأت قبل الاستقرار دماً وطهرًا فاسدين او لم تر شيئاً لكن اذا كان فساد الطهر من حيث المعنى فقط وزاد مع الدم على ثلاثين يجعل مازاد على العشرة من الدم مع جميع الطهر الذي بعده طهرًا لها لعشرون فقط ثم يتبدأ اعتبار العشرة والعشرين من اول الاستقرار ولا يجعل شيئاً من الطهر المذكور حيضاً لان الاصل في الطهر ان لا ينجس حيضاً الا اضطرورة ولا ضرورة هنا فيستمر كالدّم المترجعه يكون طهرًا صحيحاً دهرًا بما اعتبر كله طهرًا فيما اذا نقصا عن ثلاثين والوجه الرابع قوله (وان كان الدم صحيحاً والطهر فاسداً يعتبر الدم) في نصب العادة يزد البدن زمن الاستقرار (لا الطهر) بل يكون دهرها في زمن الاستقرار ما ينجم الشهر سواء كان فساد الطهر ظاهراً ومعنى بان رأت خمسة دماً واربعة عشر طهرًا ثم اعتبر الدم في نفسها من دهرها بقية الشهر خمسة وعشرون فتصلي من اول الاستقرار احد عشر كله الطهر ثم تقعد خمسة وتصلي خمسة وعشرين وذلك دهرها في التاتر ثمانية او كان فساداً معني فقط (بان رأت مثلاً ثلاثاً دماً وخمسة عشر طهرًا واربعة دماً وخمسة عشر

منها لنصب العادة ويعكف على هذا الطهر بانه دم (فالاستمرار حكمها من
 اول مارات) اي من اول الاحد عشر (لما عرفت) قبل الفصل الاول
 (ان الطهر الناقص كالدم المتوالي) لا يفصل بين الدمين واذا كان
 كذلك صار الاستمرار الحكمي من اول الدم الاول وهو الاحد عشر
 فعشرة من اولها حيض وعشرون بعدها طهر فيكون خمسة من اول
 الاستمرار الحقيقي من طهرها فتصلي فيها ايضا ثم تقدم عشرة ثم
 تصلي عشرين وذلك دأبها كما في التارخاينه وغيرها ثم بين القسم
 الثاني من قسمي الوجه الثالث بقوله (وان كان الطهر تاما) وقد فسد
 بمخالطة الدم كما سنعرفه ويسمى صحيحا في انطاهر فاسدا في المعنى ولا
 يخلو اما ان يزيد مجموع ذلك الطهر والدم الفاسد الذي قبله على
 ثلاثين او لا (فان لم يزيدا على ثلاثين فكالماتق) اي حكمه حكم
 القسم الاول وتصوير ذلك (بان رات احد عشر دما وخمس عشر
 طهرا ثم استمر الدم) فالدم الاول فاسد زيادته والطهر صحيح ظاهرا
 لانه تام فاسد معنى لما يأتي وح فلا اعتبار بها في نصب العادة بل
 (عشرة من اول مارات حيض وعشرون طهر) فيكون اربعة ايام من
 اول الاستمرار بقية طهرها فتصلي فيها ثم تقدم عشرة ثم تصلي عشرين (ثم ذلك
 دأبها) وهذا قول محمد بن ابراهيم الميذاني قال في المحيط السرخسي هو الصحيح
 وقال الدقاق حيضها عشرة وطهرها ستة عشر اقول وكان الدقاق ينظر الى ظاهر
 الطهر لكونه تاما فجعله مصلا بين الدمين ولم ينظر الى فساده في المعنى
 وجعلها معادة (وان زاد) اي الدم والطهر على ثلاثين (بازرات مثلا
 احد عشر دما وعشرين طهرا ثم استمر فعشرة من اول مارات - حيض ثم)
 المتأخر (طهر) وهو الحادي عشر وما بعده (الى اول الاستمرار ثم تستأنف
 من اول الاستمرار عشرة حيض وعشرون طهر ثم ذلك دأبها) مادام
 الاستمرار وانما لم يجعل الطهر في هاتين العصورتين عادة لهما ترجع اليها في
 زمن الاستمرار (لان الطهر) المذكور (وان كان) صحيحا ظاهرا لكونه
 (تاما)

فطاهر وأما الطاهر وهو الخمسة عشر فلا كونه طاهرا تاما لم ينالطه دم
فاسد ووقع بين دمين صححين ثم شرع في المبتدأة بالحمل فقال (وإن رأت
طهرا صححا ثم استقر الدم ولم تر ذولا الطهر حيا أصلا كراهة لمعت
الحمل فولدت ورأى أربعين دما ثم خمسة عشر طهرا ثم استقر الدم فيضها
عشرة من أول الاستقرار وطهرها خمسة عشر (ردا إلى عادتها وبه
(وذلك دأبها) مادام الاستقرار (وكذا الحكم) وهو جعل مارات من
الطهر عادة لها (إذا زاد الطهر) على خمسة عشر (لأنه صحيح يصلح
لنصف العادة) هذا الاتفاق على قول أبي عثمان فإن الصدر المشهد
هذا القول البقي يذهب إلى يوسف طاهرا وبه يفتي وعند المبدائي
كذلك إلى أحد وعشرين فقيه يكون حيفها تسعة وطهرها أحد
وعشرين ثم كلما زاد الطهر نقص من الحيض مثلا إلى سبعة وعشرين
وفيه حيفها ثلاثة ولطهرها سبعة وعشرون فإن زاد على هذا فوافق
المبدائي أبا عثمان فيضها عشرة من أول الاستقرار وطهرها مثل مارات
فبها أي عدد كان (بخلاف ما إذا) نقص طهرها عن خمسة عشر فأنه
يكون بعد الأربعين طهرها عشرين وحيفها عشرة وذلك دأبها بمنزلة
ما إذا ولدت واستقر بها الدم ابتداء (بخلاف ما إذا) زاد دما على
أربعين في العاس (بيوم مثلا) ثم رأت طهرا خمسة عشر أو أكثر ثم
استقر الدم حيث بهسه الطاهر (لأنه ينالطه دم يوم تؤمر باله صلاة فيه
(فلا يصلح) ذلك الطهر (حسب العادة) - وهذا (فإن كان بين
العاس وأربعة عشر استقرار أو أكثر) كان زاد دما على الأربعين بخمسة
أو ستة مثلا (عشرة من أول الاستقرار - حتى وعشرون طهرا وذلك
دأبها والا) بأن كان أول من عشرين كان زاد على الأربعين
باربع أو ثلث مثلا (ثم عشرين من أول الاستقرار للطهر ثم استأنف
عشرة - حتى وعشرون دما وذلك دأبها) وذكر في الترمذي والموطأ
هذا المسألة بهذا القول - من قال ولو ولدت فرأت أحدا

طهرا ثم استقر الدم) فهنا الثلاثة الاول دم صحيح وما بعدها الى الاستقرار
 طهر فاسد معنى لان اليوم الدم المتوسط لا يمكن جعله بانفراده حيضا
 ولا يمكن ان يؤخذ له يومان من الطهر الذي بعده لتكون الثلاثة حيضا
 لان الحيض وان جاز ختمه بالطهر لكن لابد ان يكون بعد ذلك الطهر
 دم واو حكما ولم يوجد لان الطهر الثاني لا يمكن جعله كالدم المتوالى
 ليكون طهرا تاما فصار فاصلا بين الدم المتوسط ودم الاستقرار فيكون
 ذلك اليوم المتوسط من الطهر ففسده كل من الطهر الذى قبله
 والذى بعده وان كان كل منهما تاما فيكون اليوم مع الطهرين
 طهرا صحيحا طاهرا فاسدا معنى لان وسطه دم يصلى فيه ولهذا اشترط
 في الطهر الصحيح ان لا يشوبه دم في اوله ولا في وسطه ولا في اخره كما
 تقدم في المقدمة واذا فسد لم يصلح لنصب العادة فيبند (الثلاثة الاولى)
 حيض والباقي طهر الى الاستقرار ثم تستأنف فيلأثثة من اول الاستقرار
 حيض (على عادتها فيه) وسبعة وعشرون (بقية الشهر) طهر (وهذا
 داها) ولو كان الطهر الثاني (في الصورة المذكورة) اربعة عشر فطهرها
 خمسة عشر (وهى بعد الثلاثة الحيض) وحيضها الثاني يتدا من الدم
 المتوسط بين الطهرين وهو اليوم الدم (الى ثلاثة) بان يضم الى ذلك
 اليوم يومان من الطهر الذى بعده لان ذلك الطهر لما كان ناقصا عن خمسة
 عشر لم يصلح فاصلا بين الدم المتوسط ودم الاستقرار فكان كالدم المتوالى
 فاعين اخذ يومين منه ليكون له عادتها في الحيض بخلاف ما مر كما افاده
 في التارخاية (ثم طهرها خمسة عشر) اثنا عشر منها بقية الطهر
 الثاني وثلاثة منها من اول الاستقرار فتصلى من اوله ثلاثة ثم تفعد ثلاثة
 ايضا ثم تصلى خمسة عشر (وذلك داها) مادام الاستقرار ردا الى
 عادتها في حيض ثلاثة وطهر خمسة عشر (ان حينئذ) اى حين
 عرضا الطهر الثاني اربعة عشر (يكون الدم والطهر الاول) الذى
 بعده (صحيحين فيصلحان لنصب العادة) اما الدم وهو الثلاثة الاولى
 (وطاهر)

الدم سبعة اواكثر فنهنا جاوز الدم العشرة ولم تر في ايامها فصاها فترد الى عادتها في العدد والزمان كما علمته في الفصل الثاني فيكون مقدار عادتها وهو خمسة حيضا وما سواه من اليوم السابق والايام الاخر الى الحيض الثاني استحصاضة وقيد بالمجاورة لانه لو لم يجاوز ثقل العادة ويكون اليوم السابق وما بعده حيضا بالشروط الذي ذكرناه وعدم وقوع النصاب احترازاً عن القسم السادس وبقى قسم اخر وهو ما زاد على العادة في النفاس وجاوز الاربعين والله تعالى اعلم يوم الفصل الخامس في المضلة بحكم اعلم انه يجب على كل امرأة حفظ عادتها في الحيض والنفاس والطهر عدد او مكاناً (ككونه خمسة مثلاً من اول الشهر واخره مثلاً واطلاق المكان على الزمان تجوزا (فان جئت او انجى عليها او) تساهلت في حفظ ذلك و (لم تنته لدينها فسقطت ونسيت عادتها فاستقر الدم فعلها) بعد ما افافت او ندمت (ان تجزي) بغلبة الطن كما في اشتباه القبلة واعداد الركعات (فان استقر طهرها على موضع حيضها وعدده عملت به والافعالها الاخذ بالاحوط في الاحكام) فاعلم على ظناتها حيضها او طهرها عملت به وان ترددت تصلى وتصوم احتياطاً على ما ياتي تفصيله (ولا يقدر طهرها وحيضها الا في حق العدة في الطلاق يقدر حيضها بعشرة وطهرها بستة اشهر الا ساعة) هذا قول الميذاني وعليه الاكثر وفيه اقوال اخر ذكرنا بعضها سابقاً و عالمه (فتقضى عدتها بنسبة عشرة شهر او عشرة ايام غير اربع ساعات) لا يتم ان الطلاق كان بعد ساعة من حيضها فلا تصيب هذه الحيضة وذلك عشرة ايام الا ساعة ثم يحتاج الى ثلاثة اطهار وثلاثة حيض واما الرعدة فسنة (ولا تدخل المسجد ولا تطوف الا لرياره) لا ركن الملح ولا يترك لاحتمال الحيض بخلاف القدوم لانه سنة (ثم بعد) طواف الريارة (بعد عشرة ايام) يقع احدهما في طهر يقين (و) الا (لا صدر) بالخير يك فلا تتركه لوجوبه على غير الميكي (ولا تعيد) لانها او كانت طاهرة فقد خرجت

واربعين دما ثم خمسة عشر طهرا ثم استمر الدم فعلى قول محمد بن ابراهيم نفاسها اربعون وطهرها عشرون كما او وادت واستمر بها الدم فتصلى من اول الاستمرار اربعة تمام طهرها ثم تفقد عشرة ثم تصلى عشريين وذلك دأبها وعلى قول ابى على الدقاق طهرها ستة عشر وحضها عشرة فتفقد من اول الاستمرار عشرة وتصلى ستة عشر وذلك دأبها انتهى ملخصا فتأمل ﴿ تنبيه ﴾ هو عنوان بحث لاحق يعلم من الكلام السابق اجمالا (الدماء الفاسدة المسماة بالاستحاضة سبعة الاول مآزاه الصغيرة اعنى من لم يتم له) ذكر الضمير مراعاة للفظ من (تسع سنين والثاني مآزاه الايسة غير الاسود والاحمر والثالث مآزاه الحامل بغير ولادة والرابع مآزاه اكثر الحيض والنفاس الى الحيض الثانى) فى المبتدأة فكل ما زاد على الاكثر واقعا بين حيضين او نفاس وحيض فهو استحاضة فقوله الى الحيض الثانى بيان لغاية المجاوزة لا لاشتراط الاستمرار (والخامس مائة من الثلاثين فى مدة الحيض والسادس مائة) اى جاوز (العادة الى حيض غيرها) يعنى مآزاه بين الحيضين تجاوزا ايام العادة فى الحيض الاول يكون استحاضة (بشرط مجاوزة) الدم (العشرة و) بشرط (وقوع النصاب) ثلاثة ايام فاكثر (فيها) اى فى ايام العادة وذلك كما او كانت عادتها خمسة من اول الشهر فرات خبستها او ثلاثة منها دما واستمر الى الحيضة الثانية فى الشهر الثانى فا بعد العادة الى الحيض الثانى استحاضة * وقد تجاوزت العشرة لانه لو زاد على العادة ولم يجاوز العشرة تقل العادة فى العدد ويكون كله حيضا ان ظهرت بعده طهرا صحيحا والاردت الى عادتها كما او خبستها فى الفصل الثانى * وقيد بوقوع النصاب فيها لانه لو لم يقع فهو قسم آخر ذكره بقوله (والسابع مائة مقدار عدد العادة كذلك) اى الى حيض غيرها (بشرط مجاوزة العشرة وعدم وقوع النصاب فيها) كما اورات قبل خبستها يوما دما وطهرت خبستها اربعة منها ثم راب (الدم)

والنسي والصحح انها تغسل اكل صلاة وفيما قال اخرج بين مع ان
 الاحتمال لا ينقطع بما قاله بلواز الاءطامع في اثناء الصلاة او بعد الغسل
 قبل الشروع في الصلاة فاخترنا الاستحسان وقد قال به البعض وقدمه
 برهان الدين في المحيط وقد تداركنا ذلك الاحتمال باختيار قول ابي سهل
 انها نصلي (ثم تعد في وقت الثانية بعد الغسل قبل الوقتية وهكذا
 تصنع في) وقت (كل صلاة) انتهى اى احتياطاً لاسمال انها كانت
 حائضاً في وقت الاولى وتكون طاهرة في وقت الثانية فتبتن باداء
 احدها بالطهارة كما في التارخاية قلت وفيه نثار لانها اذا كانت حائضاً
 في وقت الاولى لا يلزمها القضا فالطاهر ان المراد لاحتمال حيضها في
 وقت اداء صلاة الاولى وطهرها قبل خروج وقتها لان العبرة لآخر الوقت
 كما مر فاذا طهرت في الوقت بعد ما وصلت يلزمها القضا في وقت الثانية
 (وان سمعت سجدة) اى آيتها (فسجدت المحال سقطت عنها) لانها
 ان كانت طاهرة صح اداؤها والالم تلزمها بغير (والا) بان سجدت بعد
 ذلك (اعادتها بعد عشرة ايام) لاحتمال ان السماع كان في الظهر والادا في
 السجدة فاذا اعادت بعد العشرة تيقنت بالاداء في الظهر في احد المرتين
 تارخايتها (وان كانت عليها) صلاة (فائتة فقطتها وعليها اعادتها بعد
 عشرة ايام) من يوم القضا وقدمه ابو علي الدقاق بما (قبل ان تزيد)
 المدة (على خمسة عشر) وهو الصحيح لاحتمال ان يعود حيضها بعد
 خمسة عشر بجر (و) اما حكم اليوم فاعا (لا ينظر في رمضان اصلاً)
 لاحتمال طهارتها كل يوم (ثم) انها حملات لانها اما ان تعلم ان حيضها
 في كل شهر مرة اولاً وعلى كل اما ان تعلم ان ابداء حيضها بالليل او بالنهار
 اولاً تعلم وعلى كل اما ان يكون الشهر كاملاً او اداها وعلى كل اما ان
 تغنى موصولاً او مفصولاً بمعنى اربعة وعشرون (ان لم تعلم ان دورها
 في كل شهر مرة وان ابداء حيضها بالليل او النهار او علمت ان بالنهار وكان
 شهر رمضان ثلاثين يجب عليها قضا اثنين وثلاثين) لانها اذا علمت ان

عن الممهدة والا فلا يجب عليها بحر (ولا تمس المصحف ولا يجوز وطئها
ابدا) لان التحرى في الفروج لا يجوز نص عليه محمد محيط (ولا تصلى
ولا تصوم تطوعا) قيد لهما (ولا تقرأ القرآن في غير الصلاة وتصلى
الفرض والواجب والسنن المشهورة) اى المؤكدة كما عبر به في البحر
ليكونها جميعا للقرآن (وتقرأ في كل ركعة) المفروض والواجب اعنى
(الفاتحة وسورة قصيرة) على الصحيح وقيل تقتصر على المفروض بحر
(سوى) استثناء بالتسمية الى السورة لا الفاتحة (ماعدا الاولين من
القرض) ولو عملا كالوتر وما عدا الاولين هو الاخيرة من الفرض الثلاثي
والاخبرنان من الرامى وحاصله انها تقرأ الفاتحة والسورة في كل ركعة
من الفرائض والسنن الا الاخيرة او الاخيرتين من الفرض فلا تقرأ في شيء
من ذلك السورة بل تقرأ الفاتحة فقط لوجودها في رواية عن ابي حنيفة
محيط وقيل لانقرأ اصلا والصحيح الاول كما في التارخانية (وتقرأ
الفتوت) على ما ذكره الصدر الشهيد وقال بعض المشايخ لا لانه سورتان
عند عمر وابي فندعو بغيره احتياطا كما في التارخانية والاول طاهر
المذهب وعليه الفتوى للاجماع القطعى على انه ليس بقرآن بحر
(وسائر الدعوات) والاذكار (وكلما ترددت بين الطهر ودخول الحيض
صليت بالوضوء لوقت كل صلاة) مثاله امرأة تذكر ان حيضها
في كل شهر مرة وانقطاعه في النصف الاخير ولا تذكر غير هذين
فانها في النصف الاول تردد بين الدخول والطهر وفي النصف
الاخير بين الطهر والمخرج واما اذا لم تذكر شيئا اصلا فهي مترددة في كل
زمان بين الطهر والدخول فحكمه حكم التردد بين الطهر والمخرج بلا
فرق (وان) ترددت (بين الطهر والمخرج) من الحيض كما مثلنا
(وبالعسل) اى فتصلى بالعسل (كذلك) اى اكمل وقت صلاة اقول
وهذا استحسان والقياس ان تغتسل في كل ساعة لانه مامن ساعة
الاوتوهما انها وقت خروجها من الحيض وقال السرخسى في المحيط

بيانه لو فصلات مثلا بثلاثة عشر وصامت يوم الرابع عشر من شوال وقد
فرضنا احتمال ابتداء حيضها لاول يوم من ايام القضاء يلزم ان يكون
آخر يوم من رمضان ابتداء طهرها الذي يصح صومها فيه وقبله
احد عشر حيض لا يصح وقبلها اربعة عشر طهر تصح وقبلها اربعة لا تصح
فيكون الفاسد خمسة عشر لاسنة عشر وهكذا كلما نقص الفصل يوم
ينقص الفاسد بقدره * والحاصل انه لا يلزم قضاء ثمانية وثلاثين الا اذا
فرضنا فساد ستة عشر من رمضان كما ذكرنا مع فرض مصادفة اول
القضاء لاول الحيض حتى لو لم يمكن اجتماع الفرضين لا يلزم قضاء
ثمانية وثلاثين بل اقل ثم بعد كتابة هذا البحث رأت في هامش بعض
النسخ منقولاً عن المصنف ما نصه هكذا اطلقوا وفي الحقيقة لا يلزم هذا المقدار
الا في بعض صور الفصل كما اذا ابتدأت القضاء بعد مضي عشرين من
شوال مثلا واما اذا ابتدأت من ثالثة او رابعة او نحوهما فيمكن اقل من
هذا المقدار فكانهم ارادوا طرد بعض الفصل بالتسوية يسيرا على المقتضى
والمنتهى باسقاط مؤنة الحساب فحتى تعانت وقاست مؤنة فلما العمل
بالحقيقة انتهى (وان كان شهر رمضان تسعة وعشرين) والمسئلة بحالها
(تقضى في الوصل اثنين وثلاثين) لانا يتقننا بجواز الصوم في اربعة
عشر وبفساده في خمسة عشر فيلزمها قضاء خمسة عشر ثم لا يجزئها الصوم
في سبعة من اول شوال لانها بقية حيضها على تقدير حيضها باحد
عشر ثم يجزئها في اربعة عشر ولا يجزئها في احد عشر ثم يجزئها
في يوم كافي بعض الواوئس عن المحيط قلت مقتضى هذا التقرير انها تقضى
ثلاثة وثلاثين وهكذا رايه مذهبنا في المحيط للسرخسي لكن لا ينبغي ان
السبعة التي هي بقية حيضها تصوم منها ستة وتفطر اليوم الاول لانه
يوم الفطر كما مر فلذا اقتصر في المن على اثنين وثلاثين وهو الذي
رايه بخط بعض العلماء عن مقصد الطالب معزيا الى المصدر الشهيدي
(وفي الفصل سبعة وثلاثين) لجواز ان يوافق صومها ابتداء حيضها

ابتداء بالنهار يكون تمامه في الحادى عشر واذا لم نعلم انه بالليل او النهار
يحمل على انه بالنهار ايضا لانه احوط الوجوه وهو اختيار الفقيه ابى جعفر
وهو الاصح وح فاكثر ما فسد من صومها في الشهر ستة عشر اما احد
عشر من اوله وخمسة من اخره او بالعكس فعليها قضا ضعتها كما في
المحيط قلت وذلك لانها على احتمال ان تحيض في رمضان مرتين كما ذكر
لا يقع لها فيه الا طهر واحد صح صومها منه في اربعة عشر ويكون
الفاسد باقى الشهر وذلك ستة عشر واما على احتمال ان تحيض مرة
واحدة فانه يقع لها فيه طهر كامل وبعض طهر وذلك بان تحيض في
اثنى الشهر وح فيصح لها صوم اكثر من اربعة عشر فتعامل بالاضر احتياطاً
فتتقى ستة عشر لكن لا تدفن بكتبتها كلها الا بقضا اثنين وثلاثين وهذا
(ان قضت موصولاً بـ رمضان) والمراد بالوصول ان تبدى من ثانى شوال
لان صوم يوم العيد لا يجوز وبيان ذلك انه اذا كان اول رمضان ابتداء حيضها
فيوم الفطر هو السادس من حيضها الثانى فلا نصومه ثم لا يجزى بها صوم خمسة
بقية حيضها ثم يجزى بها في اربعة عشر ثم لا يجزى بها في احد عشر ثم يجزى بها في يومين
وجملة ذلك اثنان وثلاثون محيط (وان مفصلاً فثمانية وثلاثين) لاحتمال
ان ابتداء القضا وافق اول يوم من حيضها فلا يجزى بها الصوم في احد عشر
ثم يجزى في اربعة عشر ثم لا يجزى في احد عشر ثم يجزى في يومين فاجملة
ثمانية وثلاثون يجب عليها صومها اتيقن بجواز ستة عشر منها تارضايه
ومحيط * اقول لكن في هذا الاطلاق نظر لان وجوب الثمانية والثلاثين انما
يظهر اذا كان الفصل بمقدار مدة طهرها اى اربعة عشر او اكثر ليمكن هذا
الاحتمال المذكور لاني علمت انه لا يلزم فساد ستة عشر من صومها الا على
احتمال ان يقع في رمضان حيضتان وطهر واحد اما لو وقع فيه حيض
واحد وطهران فالفاسد اقل من ستة عشر لانه صح لها صوم طهر كامل
وبعض الطهر الاخر واذا كان الفصل باقل من اربعة عشر يلزم ان يقع
بعض الطهر في اخر رمضان فيصح صومها فيه وفي طهر كامل قبله
(بيانه)

فجهزها عن العشرة التي عليها والجملة عشرون فعلى الاول يجزئها قضاء
اربعة عشر وعلى الثاني تسعة عشر وعلى الثالث عشرون فتلزمها
احتمالا (وفي الفصل اربعة وعشرين) لاحتمال ان الفاسد اربعة
عشر على احد الوجهين الاولين وان القضاء وافق اول يوم من حبضها
فتصوم عشرة لا تجزئ ثم اربعة عشر تجزئ والجملة اربعة وعشرون
قال المصنف ويجزئهما القضاء على ما ذكرنا في الفصلين الاولين انتهى اى
من البحث الذى قد عناه (وان علمت ان حبضها في كل شهر مرة)
معطوف على قوله ان لم تعلم ان دورها الخ (وعلمت ان ابتداء النهار اول تعلم
انه بالنهار) لجملة على انه ابتداء بالنهار احتمالا كما مر (تقضى اثنين
وعشرين مطلقا) اى وصلت ووفصلت مص لانه اذا كان بالنهار يفسد من
صومها احد عشر كما مر فاذا قضت مطلقا احتمل ان يوافق اول القضاء
اول الحيض فتصوم احد عشر لا تجزئ ثم احد عشر تجزئ والجملة
اثنان وعشرون تخرج بها عن العهدة بيقين (وان علمت ان ابتداء
بالليل تقضى عشرين مطلقا) لان الفاسد من صومها عشرة فتقضى
ضمنها لاحتمال موافقة القضاء اول الحيض وصلت ووفصلت كما ذكرنا
هذا كله ان لم تعلم عدد ايامها في الحيض او الطهر (و) اما (ان علمت
ان حبضها في كل شهر تسعة) اى وطهرها بقية الشهر كما في التارخاوية
(وعلمت ان ابتداء بالليل) فانها (تقضى ثمانية عشر مطلقا) وصلت
او وصلت (وان لم تعلم ابتداء او علمت انه بالنهار تقضى عشرين مطلقا)
لان اكثر ما فسد من صومها في الوجه الاول تسعة وفي الثاني عشرة
مقضى ضعف ذلك لاحتمال اعتراض الحيض في اول يوم من القضاء
تارخاوية (وان علمت ان حبضها ثلاثة وسبعت طهرها يحمل) طهرها
(على الأقل) عشرين عشر ثم ان كان رمضان تاما وعلمت ان ابتداء حبضها
بالليل تقضى تسعة مطلقا وصلت ووفصلت لانه يحتمل انها حاضت
في اول رمضان ثلاثة ثم طهرت تسعة عشر ثم حاضت ثلاثة ثم طهرت

فلا يجزئها في احد عشر ثم يجزئها في اربعة عشر ثم لا يجزئها في
 احد عشر ثم يجزئها في يوم محيط سسرخى ويجزئها هنا ما قدمناه في
 الفصل الاول من البحث السدى ذكرناه انفا في الفصل مع
 كون الشهر ثلاثين (وان علمت ان ابتداء حيضها بالليل وشهر رمضان
 ثلاثون فتقضى في الوصل والفصل خمسة وعشرين) لاحتمال ان يكون يوم
 العيد اول طهرها واما في الفصل فلا احتمال ان يوافق ابتداء القضاء بيان
 ذلك اما في الوصل فلا احتمال ان حيضها خمسة من اول رمضان بقية الحيض
 ثم طهرها خمسة عشر ثم حيضها عشرة فالفاصد خمسة عشر فاذا
 قضتها موصولة بيوم العيد اول طهرها ولا نصومه ثم يجزئها الصوم
 في اربعة عشر ثم لا يجزئ في عشرة ثم يجزئ في يوم والجملة خمسة
 وعشرون وان فرض ان حيضها عشرة من اول رمضان وخمسة من اخره
 تصوم اربعة من اول شوال بعد يوم الفطر لانها بقية حيضها
 ثم خمسة عشر تجزئها والجملة تسعة عشر والاحتمال الاول احوط فيانها
 خمسة وعشرون واما في الفصل فلا احتمال ان ابتداء القضاء وابق
 اول يوم من حيضها فلا يجزئها الصوم في عشرة ثم يجزئ في خمسة
 عشر محيط ملصا (وان كان تسعة وعشرين تقضى في الوصل
 عشرين) لاحتمال ان يكون اول القضاء اول الحيض مع كون
 الفوائت عشرة فليت وتوضيحه انها محتمل ان تحيض خمسة من
 اول رمضان وتسعة من اخره او عشرة من اوله واربعة من اخره
 فالفاصد فيها اربعة عشر ويحتمل ان تحيض في اثنا عشر كان حاضت
 ليلة السادس وطهرت ليلة السادس عشر والفاصد فيه عشرة فعلى
 الاول يكون اول القضاء وهو ثاني شوال اول طهرها فتصوم اربعة عشر
 ويجزئها وعلى الثاني يكون ثاني شوال سادس يوم من حيضها فتصوم
 خمسة لانجزئها ثم اربعة عشر فتجزئها والجملة تسعة عشر وعلى الثالث
 يكون اول القضاء اول الحيض فتصوم عشرة لانجزئها ثم عشرة من الطهر
 (فتجزئها)

تسعة عشر ثم لا يجوز في أحد عشر ثم يجوز في تسعة عشر فلهذا
تسعون جاز منها سبعة وخمسون ثم لا يجوز في أحد عشر ثم يجوز في
ثلاثة فداخ العدد مائة وأربعة جاز منها ستون يمين تأخره (وان لم
تعلّم الثاني) أى ان دورها في كل شهر لكن تعلم ان ابتداء بالليل (تصوم
مائة) لانا نجعل حـ حبضها عشرة وظهرها خمسة عشر وكلما صامت خمسة
وعشرين جاز منها خمسة عشر فاذا صامت مائة جاز منها ستون يمين تأخره
(وان لم تعلمها) أى لم تعلم ان ابتداء بالليل ولا ان دورها في كل شهر
(تصوم مائة وخمسة عشر) لجواز ان يوافق ابتداء الصوم ابتداء الحبص ولا
يجزئها في أحد عشر ثم يجزئها في أربعة عشر وهكذا أربع مرات
ثم لا يجزئها في أحد عشر ثم يجزئها في أربعة فبلغ العدد مائة وخمسة
عشر جاز منها ستون كما في التأخره (وان وجب عليها صوم ثلاثة
أيام) متتابعة (في كفارة يمين) وعلمت ان ابتداء حبضها بالليل تصوم
خمس عشرة) لاحتمال ان يوافق ابتداء صومها لاربع عشر من طهرها
فلا يجزئها صوم يومين لعدم التابع ثم لا يجزئها عشرة ثم يجزئها ثلاثة مص
اى لان هذه الثلاثة طهر يمينها وقد صامت متتابعة فصحت عن كفارة
اليمين وانما لم يؤخذ لها يوم مما بعد العشرة مع اليومين قبلها لان الحبص
هنا يقطع التتابع لانها يمينها صوم ثلاثة غاية عن الحبص بخلاف
الشهرين في كفارة اقتل (او تصوم ثلاثة أيام ثم تفطر عشرة ثم تصوم
ثلاثة) لتيقنها بان احدى الثلاثين وافقت زمان طهرها فجازت عن
الكفارة بحيط (وان لم تعلم) ان ابتداء حبضها بالليل (تصوم ستة عشر)
لجواز ان الباقي من طهرها حين شرعت في الصوم يومان فلا يجزئان
لاقطاع التابع ثم لا يجزئها في أحد عشر ثم يجزئ في ثلاثة والجملة ستة
عشر تأخره (او تصوم ثلاثاً وتفطر تسعة وتصوم اربعة) لاحتمال ان
اليوم الثالث من الثلاثة الاول وافق ابتداء حبضها فيفسد اليوم المأدى
عشر وهو اول الاربعة الاخير فاذا صامت بعده ثلاثة وبعث

خمس عشرة فقد فسد من صومها ستة فإذا وصلت القضاء بجاز لها بعد
 الفطر خمسة ثم تحيض ثلاثة فتفسد ثم تصوم يوماً فتصير تسعة وإذا
 فصلت احتفل احتراض الحيض في أول يوم القضاء، ويفسد صومها في
 ثلاثة ثم يجوز في ستة فتصير تسعة تأخر خاتمة وأما إذا كان رمضان ناقصاً فإذا
 وصلت جاز لها بعد الفطر ستة تكفيها وأما إذا فصلت فتتضي تسعة كما
 في التمام (وإن لم تعلم ابتداءه) أنه بالليل أو النهار (أو علمت أنه بالنهار
 نقصت أي عشر مطلقاً) لأنه يحتمل أنها حاضت في أول رمضان فتفسد
 صومها في أربعة ثم يجوز في أربعة عشر ثم يفسد في أربعة فقد فسد
 ثمانية فإذا قضت موصولاً جاز بعد يوم الفطر خمسة سكرها طهرها الثاني
 ثم يفسد أربعة ثم يجوز ثلاثة تمام الاثني عشر وإذا فصلت احتفل عروض
 الحيض في أول القضاء فيفسد في أربعة ثم يجوز في ثمانية والجملة إذا
 عشر كما في التأخر خاتمة وأما إذا كان رمضان ناقصاً فإذا وصلت حاز
 بعد يوم الفطر ستة ثم يفسد أربعة ثم يجوز يومان وبقي الكلام بعاده
 وهذا ما أشار إليه بقوله (وخرج) أنت الأحكام بعد التأمل (على)
 قياس (ما ذكرنا أن كان) رمضان (ناقصاً) كما ذكرناه لك (وإن وجب
 صلها صوم شهرين) متتابعين (في كفارة القتل أو الإفطار) إذا كانت
 افطرت عمداً في رمضان (قبل الابتلاء) بالاستمرار ونسيان العادة (إذ
 افطرت في هذا الابتلاء لا يوجب كفارة لما كن الشبهة) في كل يوم
 لتردده بين الحيض والطهر تأخر خاتمة (فإن علمت أن ابتداء حيضها بالليل و)
 أن (دورها) أي عاقبتها (في كل شهر) مرة (تصوم تسعين يوماً)
 لأنه إذا كان دورها في كل شهر يجوز صومها في عشرين من كل
 ثلاثين فإذا صامت تسعين تيفت بجواز ستين (وإن لم تعلم الأول) أي
 أن ابتداء حيضها بالليل بأن علمت أنه بالنهار أو لم يعلم شيئاً (تصوم ما نذر
 وأربعة) بجواز أن يوافق ابتداء صومها ابتداء حيضها فلا يجوز في
 أحد عشر ثم يجوز في تسعة عشر ثم لا يجوز في أحد عشر ثم يجوز في
 (تسعة)

في كل يوم مترددة بين الحيض والطمهر (وما يقرب به) أي ما يقرب من
 العام كان علمت عدد أيامها لمكن اضلت مكانها في جميع الشهر كما هي
 تميله وحكمه (وأما الخاص) وهو الاضلال في المكان فقط كان علمت
 عدد أيامها واضلت مكانها في بعض الشهر كالعشور الأول منه مثلا
 والاضلال في العدد فقط مع العلم بالمكان (فوقوف على مقدمة وهي
 اراضات امرأة أيامها في ضعفها أو أكثر فلا تبين) هي (في يوم منها
 بحيض) كما إذا كانت أيامها ثلاثة فاضلتها في ستة أو أكثر (بخلاف ما
 إذا اضلت في أقل من الضعف مثلا إذا اضلت ثلاثة في خمسة فانها
 تبين بالحيض في اليوم الثالث) من الخمسة فانه أول الحيض أو آخره
 أو وسطه بيقين فتترك الصلاة فيه (فنقول) في التفرع على ذلك وهو
 أيضا من اضلال المكان مع العلم بالعدد (ان علمت ان أيامها ثلاثة
 فاضلتها في العشرة الأخيرة من الشهر) بان لم يغلب على ظنها موضعها
 من العشرة (تصلي من أول العشرة بالوضوء لوقت كل صلاة) أول كل
 صلاة على الاختلاف بين المشايخ تاريخانية (ثلاثة أيام) للتردد فيها
 بين الحيض والطمهر بحيث (ثم تصلي بعدها إلى آخر الشهر بالافتسار لوقت
 كل صلاة) للتردد فيه بين الحيض والطمهر والخروج من الحيض بحيث
 (إلا إذا تذكرت وقت خروجها من الحيض) بان تذكرت انها كانت
 طمهر في وقت العصر مثلا ولا تدري من أي يوم (فتغتسل في كل
 يوم في ذلك الوقت مرة) فتصلي الصبح والطمهر بالوضوء للتردد بين
 الحيض والطمهر ثم تصلي العصر بالغسل للتردد بين الحيض والخروج منه ثم
 تصلي المغرب والعشاء والوتر بالوضوء للتردد بين الحيض والطمهر ثم تفعل
 هكذا في كل يوم مما بعد الثلاثة (وان) اضلت (أربعة) في عشرة
 تصلي أربعة من أول العشرة بالوضوء ثم بالافتسار إلى آخر العشرة (
 لما ذكرنا) (وقس عليه الخمسة) إذا اضلتها في ضعفها فتصلي خمسة من أول
 العشرة بالوضوء والباقي بالغسل (وان) اضلت عددا في أقل من ضعفه كما لو

متابعة في طهر بقينا (اوعلى قلبه) بان تقدم الاربعه وتؤخر الثلاثة
 (وان وجب عليها قضاء عشرة من رمضان تصوم ضعفها) اذا علمت
 ان ابتداء حيضها بالليل والا فاحدا وعشرين اى لاحتمال ان يوافق اول
 القضا اول الحيض فيفسد صوم احد عشر ثم يجزئها صوم عشرة ثم
 (اما) ان تصوم (متابعا) كما ذكرنا عشرة بعد عشرة (او تصوم
 عشرة في عشرة من شهر مثلا) كالعشر الاول من رجب (ثم تصوم
 مثله في عشر اخر من شهر اخر) كالعشر الثانى من شعبان للتيقن بان
 احدى العشر تبين طهر لكن هذا اذا كان دورها في كل شهر كما في
 التاريخيه والا فيجزئها ان تصوم عشرة ثم تقطر خمسة عشر ثم تصوم
 عشرة نامل (وهذا الاخير) اى صوم الضعف في عشر اخر من شهر
 اخر (يجرى فيما دون العشرة ايضا) اى اذا كان عليها قضاء تسعة
 من رمضان مثلا تصومها في عشر من شهر ثم تصومها في عشر
 اخر من شهر اخر وكذا الثمانية والاقل ونما خص ذلك بالاخير لان قضاء
 الضعف متابعا لا يكتفى فانها اوصايت ثمانية عشر ضعف التسعة احتمل
 ان يوافق اول الحيض اول القضاء فتصوم عشرة لا تجزئها ثم ثمانية تجزئها
 ويتبقى عليها يوم اخر وكذا لو كان عليها ثلاثة مثلا فصامت ضعفها ستة
 لا يجزئها شئ منها لاحتمال وقوعها كلها في الحيض وكذا الاربعه
 والخمسة نعم او علمت ان حيضها ثلاثة اواربعه مثلا من كل شهر وباقيه
 طهر ولا تعلم محلها فقضتها موصولة تصوم ضعف ايامها وتجزئها
 او تصومها في عشر من شهر ثم تصوم مثاها في عشر اخر من شهر
 اخر (وان طلقت رجعا) ولا تعرف مقدار حيضها في كل شهر (يحكم
 بائطاع الرجعة بمضى تسعة وثلاثين) لاحتمال ان حيضها ثلاثة وطهرها
 خمسة عشر ووفوع الطلاق في اخر اجزاء الطهر فتقتضى العدة بثلاث
 حيض بينها طهر ان كما في التاريخيه (وهذا) المذكور من اول الفصل
 الى هنا (حكم الاضلال العام) اى اضلال العدد والمكان بحيث تكون
 (ن)

وهم الخروج من الحيض وتعيد صوم هذه العشرة في عشرة أخرى
 ن شهر آخر محيط (وعلى هذا يخرج سائر المسائل) ومن رام الزيادة
 إلى ذلك فليرجع إلى المحيط والتأخر فيه (وإن أضلت عادتها في النفاس
 إن لم يجاوز الدم أربعين فظاهر) أى كله نفاس كيف كانت عادته
 وترك الصلاة والصوم لما عرفت في الفصل الثانی فلا تقضى شيئا من
 الصلاة بعد الأربعين (فإن جاوز) الأربعين (تحرى) بفتح أوله أصله
 تحرى (فإن لم يغلب عليها على شيء) من الأربعين أنه كان عادة لها
 (قضت صلاة الأربعين) لجواز أن نفاسها كان ساعة تأخر فيه ولأنها
 لم تعلم كم عادتها حتى ترد إليها عند المجاوزة على الأكثر (فإن قضتها في
 حال استمرار الدم تبيد بعد عشرة أيام) لاحتمال حصول القضاء أول
 مرة في حالة الحيض والاحتياط في العبادات واجب تأخر فيه ^{في} نفيه ^{في}
 لم أر من ذكر حكم صومها إذا أضلت عادتها في النفاس والحيض معا
 وتخبر به على ما مر أنها إذا ولدت أول ليلة من رمضان وكان كاملا
 وعلمت أن حيضها يكون بالليل أيضا تصوم رمضان لاحتمال أن نفاسها
 ساعة ثم إذا قضت موصولا تقضى تسعة وأربعين لأنها تفطر يوم
 العيد ثم تصوم تسعة تحتل أنها تمام نفاسها ولا تجزئها ثم خمسة عشر
 هي طهر فتجزئ ثم عشرة تحتل بالحيض ولا تجزئ ثم خمسة عشر هي
 طهر فتجزئ والجملة تسعة وأربعون صح منها ثلاثون ولو ولدت نهارا
 وعلمت أن حيضها بالنهار أو لم تعلم تقضى اثنين وستين لأنها تفطر يوم
 العيد ثم تصوم عشرة لا تجزئ لاحتمال أنها آخر نفاسها ثم تصوم
 خمسة وعشرين تجزئها منها أربعة عشر ولا تجزئ أحد عشر ثم
 تصوم خمسة وعشرين كذلك فقد صح أنها في الدهرين ثمانية وعشرون
 ثم تصوم يومين تمام الثلاثين والجملة اثنين وستين وعلى هذا يستخرج
 حكم ما إذا قضته موصولا وما إذا كان الشهر ناقصا وما إذا سلم بعد
 أيام حيضها فقط وغير ذلك عدد الأول وحسب ما مر من القواعد

اضلّت (سنة في عشرة تتيقن بالحيض في الخامس والسادس) فتدع الصلاة فيها لأنها آخر الحيض وأوله أو وسطه (وتنفعل في الباقي مثل ما سبق) فتصلي أربعة من أول العشرة بالوضوء ثم أربعة من آخرها بالغسل لتوهم خروجها من الحيض في كل ساعة منها محيط (وإن) اضلّت (ساعة فيها) أي في العشرة (تتيقن في أربعة بعد الثلاثة الأول بالحيض) فتصلي ثلاثة من أول العشرة بالوضوء ثم تترك أربعة ثم تصلي ثلاثة بالغسل (وفي) اضلال (الثمانية) في العشرة (تتيقن بالحيض في سنة بعد) اليومين (الأولين) فتدع الصلاة فيها وتصلي يومين قبلها بالوضوء ويومين بعدها بالغسل (وفي) اضلال (التسعة) في عشرة تتيقن (بتأنيته بعد الأول) أي حيض فتصلي أول العشرة بالوضوء وتترك ثمانية وتصلي آخر العشرة بالغسل * ولم يذكر اضلال العشرة في مثلها لأنه لا تصور ثم أشار إلى الاضلال بأعداد مع العلم بالمكان بقوله (وإن علمت أنها تطهر في آخر الشهر) بأن كانت لا تدري عدد أيامها لكن علمت أنها تطهر من الحيض عند انسلاخ آخر الشهر (فأتت) في بعض النسخ قال أي فتصلي إلى (عشرين في طهر يومين) ويأنيها زوجها لأن الحيض لا يزيد على عشرة (ثم في ساعة بعد العشرين تصلي بالوضوء) أيضا لوقت كل صلاة (لاشك في الدخول) في الحيض لأنها في كل يوم من هذه السبعة متحدة بين الطهر والدخول في الحيض لاحتمال أن حيضها الثلاثة الباقية فقط أو مع شيء مما قبلها أو جميع العشرة (وتترك الصلاة في الثلاثة الأخيرة للتيقن بالحيض ثم تغتسل في آخر الشهر) غسلا واحدا لأن وقت الخروج من الحيض معلوم لها وهو عند انسلاخ الشهر تأخر تأنيبه (وإن علمت أنها ترى الدم إذا جاوز العشرين) أي علمت أن أول حيضها اليوم الحادي والعشرون (ولا تدري كم كانت) عدة أيامها (تدع الصلاة ثلاثة بعد العشرين) لأن الحيض لا يكون أقل من ثلاثة (ثم تصلي بالغسل إلى آخر الشهر) (أي توهم)

انه نقل بعضهم عن الخلاصة في تقرير هذه الصورة ان عليها الصلاة
من اول مارات عشرة ايام بالوضوء بالشك ثم تعسّل ثم تصلى بعد
السقط عشريين يوما بالوضوء بالشك ثم تترك الصلاة عشرة بيقين ثم
تعسّل وتصلّى عشرة بالوضوء باليقين انتهى وابت ترى ان في اخر العمارة
مخالفة لما في المتن ونقصانا وعن هذا والله اعلم قال في الفتح وفي كثير
من نسخ الخلاصة غلط في التصوير هنا من النسخ فاحتز منه انتهى
ليكن الذي رايته في نسخة الخلاصة التي عسى موافق لما ذكره المص
في منه بلا حذف شيء سوى قول المص اخرا ثم تصلى عشرة بالشك
والله تعالى اعلم ﴿ الفصل السادس في احكام الدماء ﴾ الثلاثة (المذكورة
اما احكام الحيض ثانيا عشر) على ما في النهاية وغيرها واوصلها في
البحر الى اثنين وعشرين (ثمانية بشرك فيها النفاس) واربعة مخصصة
بالحيض وجعلها في البحر خمسة (الاول) من المشتركة (حرمة الصلاة)
فرضا او واجبا او سنة او نفلا (والسجدة) واجبة كانت كسجدة
التلاوة ولا كسجدة الشكر وهذا معنى قوله (مطلقا وعدم وجوب
الواجب) بعم المكتوبات والوتر (منها اداء وقضاء) اي من الصلاة
وكذا سجدة التلاوة فلا يجب على المائض والنفاس بالتلاوة او السماع
(لكن نستحب لها اذا دخل وقت الصلاة ان تتوضأ وتجلس عند
مسجد بيتها) هو مثل عفته للصلاة فيه وفيه اشارة الى انه لا يعطى له
حكم المسجد وان صح اعتكاف المرأة فيه (مقدار ما يمكن اداء الصلاة
فيه تسبح وتحمد) فلا تزول عنها عادة العادة وفي رواية يكتب لها
احسن صلاة تصلى (والمعتبر) في حرمة الصلاة وعدم وجوبها (في كل
وقت آخره مقدار الحرمة اعني قولنا الله) بدون اكر عند الامام
(فان حاضرت فيه سقط عنها الصلاة) اداء وقضاء (وكذا اذا انقطع
فيها يجب قضاءها) هذا اذا انقطع لاكثر مدة الحيض والا فلا يجب
الدعاء ما لم تدرك زما يسع النسل ايضا (وقد سبق) بان ذلك

والفروع والله تعالى الموفق (وان اسقطت سقطا ولم تدر انه مستين
 الخلق اولا بان اسقطت في المخرج مثلا وكان حبضها عشرة وطهرها
 عشري ونفاسها اربعين وقد اسقطت (في اول يوم (من اول ايام
 حبضها ترك الصلاة عشرة) لانها فيها اما حائض او نفساء لان السقط
 ان كان مستين الخلق فهي نفساء والا فهي حائض فلم تكن الصلاة واجبة
 عليها بكل حال محيط (ثم تغسل) لاحتمال الخروج من الحيض (وتصلي)
 بالوضوء لكل وقت (عشري) يوما (بالشك) لتردد حالها فيها بين الطهر
 والنفاس (ثم تترك الصلاة عشرة) بيقين لانها فيها اما حائض او نفساء
 (ثم تغسل) اتمام مدة الحيض والنفاس (وتصلي عشريين بيقين ثم
 بعد ذلك دأبها حبضها عشرة وطهرها عشرون ان استقر الدم ولو
 اسقطت بعد مارات الدم في موضع حبضها عشرة) يعني رات الدم
 عشرة على عادتها ثم اسقطت (ولم تدر ان السقط مستين الخلق اولا
 تصلي من اول مارات) قبل الاسقاط (عشرة بالوضوء بالشك) لان
 تلك العشرة اما حبض ان كان السقط غير مستين واما استنحاضه ان
 كان مستينا فلا تترك الصلاة فيها قلت وهذا ان علمت بعاقبتها ظاهر والا
 تترك الصلاة لرؤيتها الدم في ايامها ثم اذا اسقطت ولم يدين حاله بامرهم
 القضاء للشك المذكور (ثم تغسل) لاحتمال الخروج من حبض (ثم
 تصلي بعد السقط عشري يوما بالوضوء بالشك) لتردد حالها بين النفاس
 والطهر تأرخا فيه (ثم تترك الصلاة عشرة بيقين) لانها اما نفساء او حائض
 تأرخا فيه (ثم تغسل) لاحتمال الخروج من حبض (وتصلي عشرة
 بالوضوء بالشك) لتردد حالها بين الطهر والنفاس تأرخا فيه (ثم تغسل)
 لاحتمال خروجها من نفاس بتمام الاربعين (ثم تصلي عشرة بالوضوء
 بيقين) ليقين الطهر تأرخا فيه (ثم تصلي عشرة بالشك) لتردد حالها
 فيها بين الحيض والطهر ثم تغسل وهكذا دأبها ان تغتسل في كل
 وقت تنوهم ايه وقت خروجها من الحيض او النفاس تأرخا فيه ثم اعلم
 (اه)

ترك الصلاة (اذا انقطع قبل الثلاثة) اى لم يبلغ اقل مدة الحيز
 (او جاوز بعد العشرة في المعتادة تؤمر بالقضاء) اما المبتدأة فلا تقضى
 شيئاً من العشرة وان حاوزها لان جميع العشرة يكون حيزاً اعدم عادة
 رد اليها (وان سمعت السجدة) او ثلثها (لا سجدة عليها) لعدم الاهلية
 (الثانى) من الاحكام (حرمة الصوم مطلقاً) فرضاً او نفلاً (الكرى)
 يجب قضاء الواجب منه فان رات ساعة من نهار واوقيل الغروب
 فسد صومها مطلقاً فرضاً او نفلاً (ويجب قضاؤه) لان النفل يلزم
 الشروع (وكذا او شرعت في صلاة التطوع او السنة تقضى) لما قلنا
 بالفرق بين الشروع في الصوم او الصلاة اقول وهذا
 هو المذكور في المحيط وغيره وفرق بينهما صدر الشريعة فلم يجب
 في الصوم وصريح في البحر بان ما قاله غير صحيح لا في
 لفتح والنهاية والاسبغابى من عدم الفرق بينهما ومثله في الدرر
 (و) او شرعت (في صلاة الفرض) فحضت (لا) تقضى لان صلاة
 الفرض لا تجب بالشروع وقد اسقط الشارع عنها اداؤها وكذا قضاءها
 يخرج بخلاف صوم الفرض فانه واجب القضاء (وكذا اذا اوجبت)
 النذر (على نفسها صلاة او صوماً في يوم لحضت فيها) الاولى فيه
 اى في اليوم (يجب القضاء) لصحة النذر (واو اوجبتها في ايام الحيز)
 ان قالت الله على صوم او صلاة كذا في يوم حيزى (لا يلزمها شئ)
 عدم صحة النذر (والثبات حرمة قراءة القرآن ولو دون اية) كما صححه
 صاحب الهداية وقاضى خان وهو قول الكرخى وقال الطحاوى يباح
 بادونها وصححه في الخلاصة ورجع في البحر الاول افواه صلى الله عليه
 وسلم لا تقرأ الحائض ولا الجنبت شيئاً من القرآن (اذا قصدت القراءة
 ان لم تقصد) بل فسدت اسماء او الذكر (من الاية الضويلة كذلك)
 تحرم وهذا هو المفهوم من اكثر الكتب كالمحيط والخلاصة فادناه المص
 (و) اما عدم قصد القراءة (في القصيرة) قال في الخلاصة كما يرى

(في) الفصل الثالث (فصل الانقطاع وكذا) الكاف للمفاجأة اى اول ما رأت الدم ترك الصلاة مبتدأة كانت او معتادة (هذا ظاهر الرواية وعليه اكثر المشايخ وعن ابى حنيفة رحمه الله تعالى في غير رواية الاصول لان ترك المبتدأة مالم يستمر الدم ثلاثة ايام قال في البحر والصحيح الاول كاعتاده (وكذا) ترك الصلاة (اذ جاوز عادتها في عشرة) قال في المحيط وهو الاصح وهو قول الميداني وقال مشايخ بلخ تؤمر بالاغتسال والصلاة اذا جاوز عادتها واما اذا زاد على العشرة فلا ترك بل تقضى ما زاد على العادة كما يأتي (او ابتداء) الدم (فلها) اى قبل العادة فانها ترك الصلاة كما رآه لاحتمال اسقال العادة (الا اذا كان الباقي من ايام طهرها مالم يضمن الى حيضها جاوز العشرة مثلاً امرأة عادتها في الحيض سبعة وفي الطهر عشرين رأت بعد خمسة عشر من طهرها دماً تؤمر بالصلاة الى عشرين) لان الظاهر انها ترى ابضا في السبعة ايام عادتها فاذا رأت قبل عادتها خمسة يزيد الدم على العشرة واذا زاد عليها ردت الى عادتها فلا يجوز لها ترك الصلاة قبل ايام عادتها هذا ما ظهر لي وقال المصنف هكذا اطلقوا لكن ينبغي ان يقيدها اذا لم يسع الباقي من الطهر اقل الحيض والطهر والا فلا شك في ان من عادتها ثلاثة في الحيض واربعون في الطهر اذا رأت بعد العشرين تؤمر بترك الصلاة انتهى اى لان ما رآه بعد العشرين لو استمر حتى بلغ ثلاثاً يكون حيضاً قطعاً لانه قد مضى دهر صحيح وما بعد هذه الثلاث الى ايام العادة طهر صحيح ابضا فيكون فاصلاً بين الدمين ولا يضمن الى الدم الثاني وح فلا يكون الثاني مجاوزاً للعشرة حتى ترد عادتها (ولو رأت بعد سبعة عشر تؤمر بتركها) من حين رأت لان عادتها سبعة وقد رأت قبلها ثلاثة لم يرد على العشرة فيحكم بانتقال العادة ولا ينظر الى احتمال ان ترى ابضا بعد ايام عادتها فترد الى عادتها وتكون الثلاثة استقصاء لانه احتمال بعيد فلذا ترك الصلاة فيها تأمل (ثم) عطف على قوله وكذا رأت الدم (ترك)

الخلاصة من عدم الكراهة كما في شرح المنية وقامه فيما علقناه على
بحر ويظهر منه ان ما نسخ حكمه وتلاوته من القرآن كذلك بالاولى اذ
تبدل فيه خلافا لما بحقه الخبر الرملى (و غسل الفم لا يفيد) حل انقراة
كذا غسل اليد لا يفيد حل المس هذا هو الصحيح كما في البحر عن غاية
بيان (ولا يكره التيمم) بالقرآن حرفا حرفا او كلمة كلمة مع القطع كما مر
(و لا) (قراءة القنوت) في ظاهر المذهب كما قدمناه (و لا) (سائر
الاذكار والدعوات) لكن في الهداية وغيرها في باب الاذان استحباب
اوضوه اذكر الله تعالى وترك المستحب لا يوجب الكراهة بحر (و لا)
(النظر الى المصحف) لان الجنابة لا تخل العين فتح (والرابع حرمة مس
ما كتب فيه آية تامة) فلا يكره ما دونها كما في القمستانى فات وينبغى
ان يجرى فيه بخلاف المار في الفرة بالاول لان المس يحرم بالحدث الاصغر
بخلاف القراءة فكانت دونه تامل وفي الدر واختلفوا في مسه بغير اعضاء
الطهارة والمنع اصح (واودرهما اولهما و) مس (كتب الشريعة
كالنفس والحديث والفقه) لانها لا تخلوا من آيات القرآن وهذا التعليق يمنع
مس شروح النحو ايضا فتح لكن في الخلاصة يكره مس كتب الاحاديث
والفقه للمحدث عندهما وعند ابن حنيفة الاصح انه لا يكره وفي الدرر
والفرر خص المس باليد في الكتب الشرعية الا التفسير وفي السراج
والمستحب ان لا ياخذها بالكم ايضا بل يتوضأ كلما احب وهذا اقرب الى
التعظيم انتهى بحر (وبماضيه وجمده المتصل) هذا خاص بالمصحف ففي
السراج لا يجوز مس آية في لوح او درهم او حائط ويجوز مس غير
موضع الكتابة بخلاف المصحف فان الكل فيه تبع للقرآن وكذا كتب
التفسير لا يجوز مس موضع القرآن منها وله ان يس غيره كذا في الايضاح
انتهى واقره في البحر (واو مسه) انى ماذكر (بعائل مفتدل) بكلامه غير
مخط به وهو الصحيح وعليه القنوى وقبل يجوز بالمتصل به كما في السراج
(واو كنه بهماز) وما ذكره في الكم هو ما في المحيط لكن في الهداية الصحيح

على اللسان عند الكلام (كقوله تعالى ثم نطرق) (او لم يولد) (او مادون
 الآية كبسم الله التمين) عند ابتداء امر مشروع (والحمد لله للشكر ويجوز)
 كذا في الخلاصة ومقتضاه ان قصد التمين او الشكر في بسم الله الرحمن الرحيم
 والحمد لله رب العالمين لا يجوز لان كلا اية تامة غير قصيرة الا التي في
 سورة النمل فانها بعض اية لكن صرح الزيلعي بانه لا بأس بذلك بالاتفاق
 ونقل في الفتح كلام الخلاصة ثم قال وغيره اى غير صاحب الخلاصة
 لم يقيد عند قصد الشاء والدعاء بما دون الآية فصرح بجواز قراءة الفاتحة
 على وجه الشاء والدعاء انتهى وفي العيون لابي الايث واو قرأ الفاتحة على
 سبيل الدعاء او شيئاً من الايات التي فيها معنى الدعاء ولم يرد به القراءة فلا
 بأس به انتهى واختاره الحلواني وفي غاية البيان انه المختار لكن قال
 الهندواوى لا فني بهذا وان روى عن ابي حنيفة انتهى ومفهوم ما في
 العيون ان ما ليس فيه معنى الدعاء كسورة ابي لهب لا تؤثر فيه نية الدعاء
 وهو ظاهر ومفهوم الرواية معتبر ورجح في البحر ما قاله الهندواوى وهو
 ما مشى عليه المصنف هنا لكن حيث علمت ان الجواز مروى عن صاحب
 المذهب ورجحه الامام الحلواني وغيره فينبغي اعتماده وهو المتبادر من
 كلام الفتح السابق (والعلمة) اذا حاضت ومثلها الجنب كما في البحر عن
 الخلاصة (تقطع بين كل كائين) هذا قول الكرخي وفي الخلاصة
 والنصاب وهو الصحيح وقال الطحاوى تعلم نصف اية وتقطع ثم تعلم
 نصف اية لان عند الحزمة مقيدة بآية تامة كما في النهاية لكن اعترضه
 في البحر بان الكرخي يمنع مما دون نصف اية وهو صصادق على الكلمة
 واجاب في الزهر بانه وان منع مما دون نصف اية لكنته مقيد بما به يسمى
 قارئاً وبالكلمة لا يعد قارئاً انتهى ولهذا قال يعقوب باشا ان مراد الكرخي
 ما دون الآية من المركبات لا المفردات لانه يجوز للعلمة تعاليه كلمة كلمة
 انتهى وعامة فيما علمناه على البحر (وتكره قراءة التوراة والانجيل والزيور)
 لان الكل كلام الله تعالى الا ما بدل منها زيلعي وهو الصحيح خلافاً لما
 (في)

بعضهم وقيل ان كان الدم احمر فدينار او اصفر فنصفه سراج قال
 في البحر ويدل له ما رواه ابو داود والحاكم وصححه اذا واقع الرجل اهله
 وهي حائض ان كان دما احمر فليصدق بدينار وان كان اصفر فليصدق
 بنصف دينار انتهى قال في السراج وهل ذلك عليه وحده او عليهما
 اط الاول ومصرفه مصرف الزكاة (ويكفر مستحله) وكذا مستحل
 وطى الدبر عند الجمهور مجتبي وقبل لافي المسئلين وهو الصحيح خلاصة
 وعليه المعول لانه حرام لغيره وقامه في الدر والبحر (والثاني وجوب
 العسل او التيمم) بشرطه (نند الانقطاع واما الاربعه) المختصة
 بالحيض (فاولها تعلق انقضاء العدة به) اما السائل فيوضع الحمل وان
 لم ترد النفاس وصورة في السراج بما اذا قال اذا ولدت فالت طالق فولدت
 لا بد من ثلاث حيض بعد النفاس تامل (وثانيها الاستبراء) صورته لو
 استبرأ جارية حاملا فقبضها ووضعته عنده ولدا وبقي ولد اخر في بطنها
 فالدم الذي بين الولدين نفاس ولا يحصل الاستبراء الا بوضع الثاني سراج وكذا
 لو شربى حاملا فولدت قبل ان يقبضها لا بد بعد القرض من حيضة بعد النفاس
 (وثالثها الحكم ببلوغها) ولا يتصور ذلك في النفاس لانه يحصل قبله بالحمل
 سراج (ورابعها الفصل بين طلاق السنة والبدعة) لان السنة فحين اراد ان
 يطلقها اكثر من طلبة ان يفصل بين كل طائفتين بحيضة اما الفصل بالنفاس فلا
 تصور لانقضاء العدة بالوضع له واما الطلاق في النفاس فانه يدعى كالطلاق في
 الحيض كما في الاطلاق البحر وزاد في البحر هنا كما سماها اختصاص به الحيض وهو عدم
 قطع التابع في صوم النكاح وزاد فقهاء سادسا وسادسا وهما ان اقله
 ثلاثة واكثر عشرة (واما) القسم الثالث وهو (الاستحاضة) فحدث
 (اصغر كالرغاف) وله احكام تأتي في تذييل في سماء به لانه تابع لهذا
 الفصل وسبيل له فهو كالدم (في حكم الحائض والمحدث) الاصغر
 (اما الاول) اي حكم الحائض (فكأنه نفاس الا انه لا يستحق الدلالة
 ولا يعزم الصوم و) لا (ايلام ولو قل الوضوء) نعم لا يجب لونه بعد

الكراهة وفي الخلاصة وكرهه عامة المشايخ قال في البهر فهو معارض لما في المحبط فكان هو اولى وفي الفتح المراد بالكراهة التحريمية (ويجوز مس ما فيه ذكر ودعاء) قال ابن القيم واما مس ما فيه ذكر فاطلقه عامة المشايخ وكرهه بعضهم قال في الهداية ويكره المس بالكم وهو الصحيح وقال في الكافي والمحبط وعما بينهم على انه لا يكره ثم ذكر داليل فاختاره (ولكن لا يسنح ولا يكتف) المائض (القرآن ولا الكتاب الذي في بعض سطوره آية من القرآن وان لم تقرا) شمل ما اذا كان الصحيفة على الارض فقال ابو الايث لا يجوز وقال القدوري يجوز قال في الفتح وهو اقيس لانه مس بالقلم وهو واسطة منفصلة فكان كثوب منفصل الا انه يمس به (غسل اليد لا ينفع) في حل المس هو الصحيح كما مر (والخامس حرمة الدخول في المسجد) ولو للعبور بلا مكث (الا في الضرورة كالخوف من السهم واللس والبرد والعطش والاولى) عند الضرورة (ان يتم ثم تدخل ويجوز ان تدخل مصلي العبد) والجملة لما في الخلاصة من ان الاصح انه ليس لهما حكم المسجد انتهى الا في صحة الاقتداء ان تكن الصفوف متصلة كما في الثانية (وزيارة القبور) صاف على ان تدخل (والسادس حرمة الطواف) ولو فعل صحيح وانما وعليها بدنة (والسابع حرمة الجماع واستمتاع ما تحت الازار) يعني ما بين سريرة وركبة ولو بلا شهوة وحل ما عداه مطلقا وهل يحل النظر ومباشرتها له فيه تردد كثيرا في الدر وروعهما التردد في حواشيها عليه يحل الثاني دون الاول (وثبت الحرمة باخبارها) وحرر في البهر ان هذا اذا كانت حقيقة او غاب على طئه صدقها اما لو فاسدة ولم يغلب صدقها بان كانت في غير اوان حبسها لا قبل قولها اتفاقا (وان جاء معها طئعين اثما وعليهما التوبة والاستغفار) ولو احدهما طائعا ولا حر مكرها انهم الطائعين ومعه سراج (ويسحب ان يصدق بدنيار ان كان) الجماع (في اول الحبس وسمعه ان كان في اخره) او وسطاه كذا قال (بعضهم)

لان هذا حدث جديد لم يكن موجودا وقت الطهارة فكان هو الاول
والفائض سواء بدائع (وان) توضأ من عذره و (لم يعرض) حدث اخر
(ولم يسأل من عذره) عند الوضوء ولا بعده (لا يتقض بخروج الوقت) لانه
طهارة كاملة قال في البحر ثم انما يبطل بخروجه اذا توضأ على السيل او وجد
السيل لان بعد الوضوء اما اذا كان على الانقطاع ودام الى خروج
الوقت فلا يبطل بالخروج مالم يحدث حدثا اخر او يسأل انتهى (وان
سأل الدم من احد منخره فقط فتوضأ ثم سأل من اخر انتقض
وضوءه) في الحال لعروض حدث اخر غير عذره (وان سأل
منهما فتوضأ فانقطع من احدهما لا يتقض) مادام الوقت لان طهارته
حصلت لهما جبرها والطهارة متى وقعت لعذر لا يفسرها السيلان
ما بقى الوقت فبى هو صاحب عذر بالمخرى الاخر بدائع (والجدرى) يضم
الجيم وفتحهما قروح في البدن تنقط وتقيح قاموس (والدمايل) جمع دمل
بضم الدال وفتح الميم مشددة ومخففة وهو الخراج قاموس (قروح)
متعدية (لا واحدة حتى لو توضأ وبعضها) سائل وبعضها الاخر (غير
سائل ثم سأل انتقض) وضوءه قبل خروج الوقت كما مر في المنخر (ولو توضأ
وكلاهما سائل لا يتقض) مالم يخرج الوقت (واو) توضأ المذخور ثم (خرج
الوقت وهو في الصلاة يستأنف) الصلاة بعد الوضوء (ولا يبنى) على
ما صلى منها كما هو له من سعة الحدث (لان الانتقاض) ليس بخروج
الوقت بل (بالحدث السابق حقيقة) اى الحدث الموجود حالة الوضوء
او بعده في الوقت بشرط الخروج فالحدث محكوم بارتفاعه الى غاية
معلومته فيظهر من هذا مقتضاها لا مستندا كما حققه في الفتح (الا ان
يتقطع من الوضوء ودام) الانقطاع (حتى خرج الوقت وهو في
الصلاة فلا يتقض وضوءه ولا تنفسد صلاته) كما قدمناه نقلا عن البحر
(واو) توضأ المذخور بعد حادثة ثم سأل عذره انتقض وضوءه (صورته
بان الرابى لو توضأ والعذر منقطع ثم خرج الوقت وهو على

ان شرط ثبوت العذر استيعابه للوقت ولو حكما وشترط بقائه وجوده
 في كل وقت واو مره وشترط زواله تحقق الانقطاع النام في جميع
الوقت (حتى او انقطع) بعد الوقت (في اثناء الوضوء او الصلاة ودام
 الانقطاع الى اخر الوقت الثاني بعيد تلك الصلاة) اوجود الانقطاع
النام (وان عاد قبل خروح الوقت الثاني لايعد) لعدم الانقطاع
النام لان الانقطاع لم يستوعب الوقت الاول ولا الثاني وقد بكونه في
 اثناء الوضوء او الصلاة لانه او انقطع بعد الفراغ من الصلاة او بعد
 القعود قدر الشاهد لايعد لزال العذر بعد الفراغ كالتيهم اذا راي الماء
 بعد الفراغ من الصلاة يخرج عن السراح لكن قوله او بعد القعود من
 المسائل الاثني عشره وفيها التحالف المشهور (ولو عرض) الحدث ابتداء
 (بعد دخول وقت فرض انتظر الى اخره) رضاء الانقطاع وعباره
التأخر خاتمه ينبغي له ان ينتظر الخ (فان لم ينقطع يتوضأ ويصلي ثم ان
 انقطع في اثناء الوقت الثاني بعيد تلك الصلاة) لانه لم يوجد استيعاب
 وقت تام فلم يكن معذورا وقد صلى بالحدث فلا يجوز (وان استوعب)
 الحدث (الوقت الثاني لايعد سبوت المدرج من ابتداء العروض)
 والحاصل ان الثبوت والسقوط كلاهما يعتبران من اول الاستمرار اذا
 وجد الاستيعاب (وانما قلنا من ذلك الحدث اذ لو توضأ من اخره) قبول
 وعذره منقطع (فسال من عذره نقص وضوءه وان لم يخرج الوقت) لان
 الوضوء لم يقع لذلك العذر حتى لا ينقض به بل وقع له وانما لا ينقض
 به ما وقع له كذا في شرح منبه المصلي ونحوه في التأخر خاتمه وغيرها وبه
 علم ان قولهم ان السبيل لا ينقض وضوء المعذور بل لا بد معه
 من خروح الوقت مختص بما اذا كان وضوءه من عذره لامن حدث
 اخر (وان لم يسلم) عذره بعد وضوءه من غيره (لا ينقض) وضوءه
 (وان خرج الوقت) لانه طهارة كاملة لم يعرض ما فيها (وانما قلنا
 بجوده اذ لو توضأ من عذره فعرض حدث اخر ينقض وضوءه في الحال)

كما لا يجوز مع الحدث الا للضرورة لا يجوز مستلقيا الا لها فاسويا ورجع
الاداء مع الحدث لما فيه من احراز الاركان فتح (وما اصاب ثوب المحدث
اكثر من قدر الدرهم فعليه غسله ان كان مقيدا) بان لا يصيبه مرة اخرى
قال في الخلاصة وعابه الفتوى (وان كان بحال او غسله بحسب ثانيا
قبل الفراغ من الصلاة جاز ان لا يغسله) وهو المختار وقيل لا يجب غسله
كالتلويح للضرورة وقيل ان اصابه خارج الصلاة بغسله وفيها لا اعدم امكان
التعذر عنه وفي المجنى قال القاضى او كان بحال يبقى طاهرا الى ان يفرغ
لا الى ان يخرج الوقت عندنا يصلى بدون غسل وعند الشافعى لا لان
الطهارة مقدرة عندنا بخروج الوقت وعنده بالفراغ فتح لمختصا وقيل
ان كان مقيدا بان لا يصيبه مرة اخرى يجب وان كان يصيبه المرة بعد
الاخرى فلا واختاره السيركسى بحرف قلت بل في البدائع انه اخباره شايخنا وهو
الصحيح انتهى فان لم يحمل على ما في المتن فهو ايسر على المحدثين
والله المستر لكل عسير والحمد لله اولا واطرا وظاهرا وباطنا وصلى الله
على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه اجمعين والحمد لله رب العالمين

قال الشارح رحمه الله تعالى وكان الفراغ من هذا الشرح المبارك ان شاء
الله تعالى نهار الاثنين لثلاث بقين من ذي القعدة الحرام سنة احدى
واربعين ومائتين والف على يد مؤلفه الفقير محمد امين ابن عمر عابدين
في شهر اامين والحمد لله وحده وصلى الله
على من لا نبي بعده امين

وكان عام طبعه في مطبعة المعارف في ولاية سورية
الجميلة في اوائل شهر رجب الفرد عام
الربعين وثلاثمائة والف

وضوءه، ثم جدد الوضوء ثم سال الدم انتقض لان تجديد الوضوء وقع
من غير حاجة فلا يبعد به انتهى لان الوضوء الاول لم ينتقض بخروج
الوقت لما علمته انما وانما انتقض بالسيلان بعد الوقت (وكذا او توفضا
لصلاة قبل وقتها) قال بعضهم لا ينتقض والاصح انه ينتقض كذا ذكره
الزيلعي مص اقول عبارة الزيلعي هكذا او توفضوا اي لصحاب الاعذار في
وقت الظاهر للعصر بصحان به العصر في رواية لان طهارتهم للعصر
في وقت الظاهر كطهارتهم للطهر قبل الزوال والاصح انه لا يجوز لهم
ذلك لان هذه طهارة وقعت للطهر فلا تبقى بعد خروجه انتهى وفي
التأخرية لا يجوز بالاجماع هو الصحيح وقد ذكر فيها وفي الزيلعي وعامة
المكتب او توفضوا بعد طلوع الشمس له ان يصلي به الطهر عندهما لا عند
اي يوسف اي لانه ينتقض عنده بدخول الوقت اما عندهما فلا ينتقض
الا بالخروج ولم يوجد به علم ان ما ذكره المصنف مقرر فيما اذا توفضا
في وقت صلاة مكثوبة لصلاة بعدها ينتقض الحق خروج الوقت وكذا
ادخول الوقت فلذا قال في التأخرية لا يجوز بالاجماع اما او توفضوا قبل الوقت
في وقت مهمل كما او توفضوا قبل الزوال فانه يصلي به الطهر عندهما لانه
لا ينتقض بالدخول كما ذكرنا وقد صرح بحكم المسئلتين كذلك في
الهداية فتنبه (وان قدر المذنب على منع السيلان بالربط ونحوه يلزمه
ويخرج من العذر بخلاف الخائض كما سبق) في الفصل الاول (وان سال
عند السجود ولم يسجد بدونه) بخرج بحاقه (بومئى قائما او قاعدا) لان ترك
السجود اهلون من الصلاة مع العذر فان الصلاة بايماء لها وجود حالة
الاختيار في الجملة وهو في التنقل على الدابة ولا يجوز مع العذر بحال
حالة الاختيار قبح (وكذا لو سال عند القيام) دون القعود (يصلي
قاعدا كما ان من يجز عن القراءة او قام) لا لو قعد (يصلي قاعدا) وبقر
لان القعود في معنى القيام (بخلاف من) كان يحث (او اساق) وصلى
(لم يسجد) ولو صلى قائما او قاعدا سال (فانه لا يصلي مستلقا) لان الصلاة
(كما)

